فَتْحُ المَجالاتِ النَّحويَّةِ
فِي البُنَى العَامِلة عَمَلَ الفِعْلِ عِنْدَ سِيبَوَيهِ

م. د. أسماء مطشر فشاخ

المديرية العامة لتربية محافظة كربلاء المقدسة

أ.د. حسن عبد الغني الأسديّ

جامعة كربلاء/ كلية التربيّة للعلوم الإنسانيّة

Expanding Grammatical Domains in Structures Governed by the Verb According to Sibawayh

Dr. Asmaa Mutashar Fashakh

General Directorate of Education of the Holy Karbala Governorate

Prof. Dr. Hassan Abdul Ghani Al-Asadi

University of Karbala/College of Education for Human Sciences

https://doi.org/10.64704/dawat.2026124703

ملخص البحث

تعدّ نظرية العامل النّحويّ من أبرز الموارد التي تبيّن مدى الوعي النحويّ والنضج الفكريّ الذي وصل إليه التّفكير النّحويّ عند الخليل وسيبويه، فالعامل بتقديرنا نظرية تُعنى ببناء الجمل وامتدادها، وينماز عن نظرة القدماء والمحدثين بأنّه مفهوم تكوينيّ يقوم على أنّ الجملة بناء من لبنتين أساسيين الأولى المسند ومن ثمّ تقوم عليها اللبنة الثانية المسند إليه.

ويسلك الفعل عند سيبويه مسلك العنصر المولّد في الجملة والمتحكّم في امتداد وظائفها وتعالقها حوله، لِمَا ينماز به من قوّة على فتحِ مجالاتٍ نحويّة متعدّدة، ومن هنا نرى سيبويه أطّر مجموعة من البنى الاسمية بمفهوم الفعليّة فأصبح لدينا ما نسميه بالبنى الفعلية التي تسلك مسلك الفعل في القدرة على فتح مجالات نحويّة لوظائف متعدّدة. وقد دعانا ذلك إلى التقصي في هذا البحث عن الفعليّة في البنى العاملة عمل الفعل في ضوء نظريّة فتح المجالات النّحويّة، وفتح المجال: يعني قدرة اللفظة الأولى بوصفها مسند على فتح مجالات نحوية تابعة لها وإشغالها بالمقولات الملائمة لسماتها المعجمية بحيث تولِّد جملاً مقبولة نحوياً ودلالياً ، فهدف هذهِ النظرية هو فهم القدرة التوليدية للعامل ، بوصفه العنصر المولِّد الذي يفتح مجالاً للمسند إليه باعتبار علاقة الإسناد ، وهذهِ العلاقة مشتركة بين النمط الاسمي والنمط الفعلي للجملة ، فالمبتدأ يولِّد مجالاً للخبر ، والفعل يولِّد مجالاً للفاعل ، إلّا أنّ الفعل له القدرة أيضًا على توليد مجالات أخرى متعددة كالمفعول بهِ ، والمفعول معه ، والمفعول فيه ، والحال ، وغيره من مكملات الجملة ومن ثم يمكننا التمييز بين بنيتين من الجمل هي[١] :

البنية الافتراضية الصغرى[٢] وتتألف من:

(مسند + مسند إليه)

البنية الافتراضية الكبرى[٣] وهي التي يولّدها الفعل و تتألف من :

(مسند + مسند إليه + مكملات الفعل)

فوقع الاختيار على دراسة (فتح المجالات النّحويّة في البنى العاملة عمل الفعل)

وقسَّمنا الدراسة فيه على تمهيد ومبحثين تسبقهما مقدمة، وتلحقهما خاتمة، وتناول المبحث الأول: البنى الاسمية العاملة عمل الفعل، وتضمن المبحث الثاني: البنى غير الاسمية العاملة عمل الفعل.

Abstract

The theory of the grammatical agent is one of the most prominent resources that demonstrate the grammatical awareness and intellectual maturity reached by Al-Khalil and Sibawayh in their grammatical thinking. In our view, the agent is a theory concerned with sentence structure and extension. It differs from the views of both classical and modern grammarians in that it is a formative concept based on the idea that a sentence is a structure composed of two fundamental building blocks: the predicate and the subject.

According to Sibawayh, the verb behaves as the generating element in the sentence in a way it controls the extension of its functions and their relationship around it due to its strength in opening up multiple grammatical fields. Hence, we see that Sibawayh framed a group of nominal structures with the concept of verbality. Thus we have what we call verbal structures that behave like the verb in their ability to open up grammatical fields for multiple functions. This prompted us to investigate the generative function of verbs in this research, in light of the theory of expanding grammatical fields. Expanding a field means the ability of the first word, as a predicate, to open grammatical fields dependent on it and occupy them with categories appropriate to its lexical features, thus generating sentences that are grammatically and semantically acceptable. The aim of this theory is to understand the generative capacity of the

agent, as the generating element that expands a field for the subject based on the predication relationship. This relationship is common to both nominal and verbal sentence structures. The subject generates a field for the predicate, and the verb generates a field for the agent. However, the verb also has the ability to generate multiple other fields, such as the direct object, the accusative of accompaniment, the adverb of time, the circumstantial qualifier, and other sentence complements. Therefore, we can distinguish between two sentence structures:

The minor hypothetical structure, which consists of:

{Predicate + Subject}

The major hypothetical structure, which is generated by the verb and consists of:

{Predicate + Subject + Verb Complements}

The choice fell on studying (expanding the Grammatical Fields in Structures Operating as Verbs) and we divided the study into an introduction and two sections preceded by a preface and followed by a conclusion. The first section dealt with: Nominal structures operating as verbs, and the second section included: Non-nominal structures operating as verbs.

المقدمة:

تنماز اللغة العربية بمرونتها وبقدرتها على الاستبدال الموقعيّ بين عناصرها اللغويّة، لذلك نجد كثيراً من البدائل اللغويّة يمكنها أن تحلّ محلّ الفعل وتؤدي وظيفته في العمل، وتتفاضل في ذلك العمل تبعاً لمدى قربها من الفعل لفظاً أو معنًى، ولا تقتصر هذهِ المشابهة على طائفة من البنى دون أخرى، فقد نجد أسماءً تعمل عمل الفعل، أو حروفًا تنوب عنه بالعمل، وقد نجد بعض أشباه الجمل تنوب عنه أحياناً وتقوم مقامه بالعمل، ولذلك فإنّ هذهِ البُنى تولِّد جملاً محولةً عن الأصل لتضمنها معنى الفعل، فتتغيَّر العلاقات التركيبيّة بين عناصرها اللغويّة في تراكيب الجمل، وإنَّ هذه العناصر اللغويّة الداخلة ضمن مفهوم الفعليّة متنوّعة فتأخذ طابع الاسمية حيناً و طابع الفعلية حيناً آخر، أو كليهما معاً. ومن ثمّ فإن هذا التداخل في مثل هذه البنى أوجد لنا مساحة تعبيريّة وتركيبيّة أوسع وأثرى ممّا لو اقتصر الأمر على الأفعال.

إنّ هذا المنحى من ظهور بنى تسلك مسلك الفعل ولها قوته في بناء الجملة تؤكد أساسا مهما في المفهوم التكويني للعامل النحوي وهو أن الفعل نواة الجملة ومحورها من الناحية التركيبية وحوله تدور متعلقات أو تسبح في مجاله؛ لدلالته على الحدث، وإذا ظهر في متعلقات الفعل عاملٌ آخر، كان محوراً ثانويّاً لمتعلقات تنجذب إليه، وهذا المحور الثانوي بمتعلقاته، يدور أيضاً في فلك المحور الأول وهو الفعل[٤].

وسنحاول فيما يأتي استجلاء معنى الفعلية في تلك البنى، ومعرفة مدى قدرتها على فتح المجالات، وتوليد الوظائف، وذلك عن طريق الوقوف على بعض نصوص سيبويه ومحاولة تحليلها على وفق مفهوم الفعلية[٥].

التمهيد:

لابدَّ من الوقوف على طائفة من البنى تشابه الفعل في عمله وقدرته على فتح مجالات مولدة لإنشاء الجمل، وهي ما اصطلح عليه البحث بـ (مفهوم الفعلية)، لأنّ الفعل هو العنصر الأساس فيها إذ تستمد منه القدرة على

العمل؛ لاشتمالها على السمة الأهم في الفعل وهو الحدث الذي أهّلها لأن تحلّ محله وتعمل عمله، فهي علاقة تناظرية أقامها سيبويه بين الفعل من جهة وهذهِ البُنى من جهة أخرى، ولمّا كان الأصل في الأفعال العمل والأصل في الأسماء أن تكون معمولة يمكننا أن نتصور-إذن -أنّ هذهِ البنى محولة عن الفعل ومن ثمَّ «فجمل هذهِ البنى تعدّ جملاً محولة، إلّا جملة (اسم الفعل) فإنّه يعدّ هو المولّد لمكوناتها؛ لأنّه في الحقيقة فعل تام وإن لم يبنَ بناء الأفعال»[٦].

إذ يضفي المعنى على تركيب هذهِ البنى طابعاً يختلف عن الصورة الخارجية لها، فقد يكون التركيب من الناحية الشكلية تركيباً اسمياً لكن المعنى المتضمن فيها معنى فعليٌ[٧].

ولمّا كان الفعل أصلاً لها، وهذهِ البنى فرعاً تُحمل عليه فقد قَصُرت عنه في العمل، إذ لا تعمل إلّا على وفق شروط وأحكام خلافاً للفعل، ولعلّ ذلك ما دعا سيبويه إلى تغيير مصطلح (التعدِّي) بمصطلح (العمل)[٨] في كلّ ما شابه الفعل ولم يقو قوته كأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر، فهو يخص مصطلح (التعدِّي) بالأفعال و(العمل) بالأسماء[٩].

وقد بدا واضحاً إدراك المتأخرين لهذهِ البنى العاملة عمل الفعل، إذ نجد لها إشارات ومصطلحات متنوعة ومبثوثة في مؤلفاتهم، فقد أورد المبرد (ت٢٨٥هـ) مصطلح (معنى الفعل) بقوله: "وظروف الزمان لا تتضمن الجثث، وكل ما كان فعلاً أو في معنى الفعل، فعمله في ظروف الزمان كعمله في الحال"[١٠].

كما ميّز ابن السراج(ت٣١٦هـ) بين الفعل وما يتضمن معنى الفعل في العمل بقولهِ: "إذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلاً،لا يجوز أن يقدم ما عمل فيه عليه، إلّا أن يكون ظرفاً وذلك قولك: " فيها زيدٌ قائماً، لا يجوز أن تقدم "قائماً" على فيها، لأنّه ليس هنا فعل"[١١].

واستعمل ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) مصطلح رائحة الفعل بقوله: "والظروف يعمل فيها روائح الأفعال"[١٢]، وقد

فصل القول الإستراباذي(ت ٦٨٦هـ) في هذهِ الطائفة العاملة عمل الفعل مميزاً بين ما شابه الفعل وما تضمن معنى الفعل بقوله: «ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، ويعني معنى الفعل: ما يستنبط منه معنى الفعل كالظروف والجار والمجرور»[١٣].

ولسنا بصدد تتبع المصطلح وأقوال المتأخرين فيه، بقدر ما نحاول أن نتلمس نصوص سيبويه نفسه لإدراك هذهِ الطائفة ومحاولة حصرها في مفهوم عام ضام لها، وخير نص يجسد لنا عمل هذهِ الطائفة في كتاب سيبويه قوله في بداية الكتاب: "هذا بابُ الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ، والمفعول الذي لَمْ يتعدَّ إليه فِعْلُ فاعلٍ، ولا يتعدَّى فعلُه إلى مفعولٍ آخر، وما يعملُ من أسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ عمل الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعولٍ، وما يعملُ من المصادرِ ذلكَ العملَ، وما يَجري من الصِّفات التي لَمَ تَبلغْ أنْ تكونَ في القوةِ كأسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ التي تجري مَجَرى الفعل المتعدِّي إلى مفعولٍ مُجرَاها، وما أُجرِي مَجرَى الفعلِ وليس بفعلٍ ولم يقوَ قوَّته، وما جرى من الأسماءِ التي ليسَتْ بأسماءِ الفاعلينَ التي ذكرتُ لكَ، ولا الصِّفات التي هي من لفظِ أحداثِ الأسماءِ وتكونُ لأحداثِها أمثلةٌ لِما مَضى ولِما لم يمضِ، وهي التي لم تَبلغْ أنْ تكونَ في القوةِ كأسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ التي تريدُ بِها ما تريدُ بالفعلِ المتعدِّي إلى مفعولٍ مجراها، وليس لها قوّة أسماء الفاعلينَ التي ذكرتُ لكَ، ولا هذهِ الصِّفات، كما أنّه لا يقوَى قوَّة الفعل ما جَرَى مَجراها وليس بفعلٍ»[١٤].

فقد جمعها في هذا النص مشيراً إلى أنّ المسوغ لعمل هذهِ البنى دلالتها بصيغتها أو بمعناها على الحدث، فشابهت بذلك ملمحاً من ملامح الفعلية الذي منحها القدرة بأن تجري مجرى الفعل في التركيب، فكان الفعل بمثابة الذرة المولّدة لهذهِ البنى التي استمدت قوتها من الفعل، ولّما كان النظام اللغوي عند سيبويه بناءً مترابطاً، ابتدأ بتمثيله لهذهِ البنى من الأقوى إلى الأقل قوة ثم فصل

القول فيها في الأبواب اللاحقة للكتاب. وسيتولى البحث عرضها في الصفحات اللاحقة إن شاء الله، ولكننا سنحاول أولاً الوقوف على البنية الأساسية للفعل وتحليلها إلى عناصرها الأولى المكونة لها، التي اصطلح عليها الدكتور حسن الأسدي (بنية الفعل المجردة)[١٥].

وذلك من تتبع كلمات سيبويه وتحليل نصوصه، فبلحاظ قوله: «ألّا ترى أنّ قولك (قد ذهب) بمنزلة قولك: قد كان منه ذهاب»[١٦]، بيّن لنا الدكتور حسن أنّ (ذهب) لها بنية دلالية مرادفة هي: كان منه ذهاب، إذ يمكن تحليلها على النحو الآتي:[١٧]

ذهب = كان منه ذهاب

فذهب = {زمان ماضٍ + بناء فعل + المسند إلى الفعل(منه) + الحدث}

وبذلك نلاحظ نزوع سيبويه إلى تقديم بنية الفعل عبارة عن بنية متجمعة تمثل اندماج عنصر الحدث مع عناصر البناء والزمان، ومجال المسند إلى الفعل، وعلى وفق ذلك يمكن التمثيل لبنية الفعل المجردة بالمخطط الآتي:

بنية الفعل المجردة = [البناء + الزمان + الحدث [+ [مجال المسند إليه الفاعل]

متخذًا منها معياراً للكشف عن فعلية البنى العاملة عمل الفعل، إذ تمثل هذه البنية العناصر المهمة في الحكم على مدى تشابه هذه البنى وقربها من الفعل مما يتيح لها أن تندرج تحت مفهوم الفعلية. وفيما يأتي تفصيل القول حول البنى التي تندرج تحت هذا المفهوم[١٨]:

المبحث الأول

البُنى الاسمية العاملة عمل الفعل

لقد تقدم الكلام على قدرة الفعل على توليد الكلام و إنشاء الجمل، و سنعرض في هذا المبحث تعدِّي طائفة من الأسماء العاملة عمل الفعل، كاسم الفاعل و صيغ المبالغة و الصفة المشبهة واسم المفعول، والمصدر وأفعل التفضيل، وذلك عن طريق الوقوف على مدى قدرتها على توسيع التراكيب، وامتداد الجمل بما تولِّده، من مجالات وتستدعيه من الكلمات، كما يأتي:

١ – اسم الفاعل:

قال سيبويه: «هذا باب من اسمِ

الفاعلِ الذي جَرَى مَجْرَى الفعلِ المضارع في المفعولِ في المعنى، فإذا أَرْدتَ فيه من المعنى ما أردتَ في (يَفعَلُ) كان نكرةً منوَّنًا وذلك قولك: هذا ضارِبٌ زيدًا غداً، فمعناه وعملُه مثلُ: هذا يَضْرِبُ زيدًا غداً. فإذا حدَّثتَ عن فعلٍ في حين وقوعهِ غير منقطعٍ كان كذلك. وتقولُ: هذا ضاربٌ عبدَالله الساعةَ، فمعناه وعملُه مثل: هذا يَضرِبُ زيداً الساعةَ. وكان زيدٌ ضاربًا أباك، فإنَّما تُحدِّثُ أيضًا عن اتِّصال فعلٍ في حال وقوعه، وكان مُوافقاً زيداً، فمعناه وعملُه كقولكَ: كانَ يَضربُ أباك، ويوافِقُ زيدًا. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً»[١٩].

في هذا النصّ يشير سيبويه إلى إحدى البنى العاملة عمل الفعل، وأقربها منزلةً له، إذ لا يخفى علينا أنّ العمل عند سيبويه يتّخذ بناءً هرميًّا، يحتلّ فيه الفعل قمة الهرم ومن ثم تُدرج البنى العاملة عمله بحسب قربها له، وهذه المنزلة تتأتى لها على أساس مدى تشابهها معه، ولّما كان اسم الفاعل الأكثر شبهاً بالفعل المضارع، كان هو الأقرب له في العمل، فإنّما أُعمل اسم الفاعل لمضارعته الفعل، فصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى، كما أُعرب الفعل المضارع لمضارعته الاسم، فكما أعربوا هذا، أعملوا ذلك[٢٠].

فسيبويه يساوي بين اسم الفاعل المنوّن والفعل المضارع في أثرهما في بناء الجمل، مع بروز سمة الاشتراك الزمني بينهما، فقولنا:

=هذا ضاربٌ زيداً غداً = هذا يضرب زيدًا غداً (مستقبل).

=هذا ضاربٌ عبدالله الساعة = هذا يَضرِبُ عبدَالله الساعةَ (حال).

=هذا زيدٌ ضاربًا أباك = كان زيدٌ يضرب أباك (ماضٍ).

وعلى الرغم من قوة التشابه بين اسم الفاعل والفعل المضارع، التي أتاحت له أن يتّصف بخصائص الفعل إذ «يعمل في المعرفة كلّها والنكرة، مقدّماً ومؤخراً، مُظهراً ومُضمراً»[٢١]، إلّا أنّه يخضع لشروط وقيود هي التي تُتيح له ذلك العمل فمن شروط عمله أن يكون نكرةً منوناً[٢٢]؛ ليتمكّن من إنشاء مجال

النصب، ويستدعي المفعول به لإشغاله، فإذا ما حُذف التنوين، فقد الاسم قدرته على توليد مجال النصب، وأنشأ مجال الإضافة المولّد من جهة كونه اسما لا من جهة فعليته، أي أنّه يفقد قدرته المولِّدة التي يرثها من الفعل آنئذ؛ لأنّه فقد شرطاً من شروط العمل، فخرج بذلك عن طابع الفعلية، ورجع على الاسمية طالباً حينها ما يطلبه الاسم وهو الإضافة وبذلك «دخل في الاسم معاقباً للتنوين فجرى مجرى (غلام عبدالله) في اللفظ، وإن كان ليس مثله في المعنى و العمل»[٢٣].

ومن المتعارف عليه أنَّ الدرس النحويّ يرى أنَّ التنوين من علامات الاسم، ولعلني أرى أنَّ التنوين ملمح من ملامح الفعلية لا الاسمية في الأسماء العاملة عمل الفعل ومما يعزز هذا الرأي ما ذهب إليه الرضي في تفسيره لتمام الاسم قائلاً:

« معنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين؛ لأنَّ المضاف لا يضاف ثانية، فإذا تمَّ الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمَّ بالفاعل، وصار كلامًا تامًا، فيصير الاسم التام عاملاً لمشابهته الفعل التام بفعله، وهذه الأشياء التي يتمُّ بها الاسم، إنّما قامت مقام الفاعل الذي به يتمُّ به الكلام» [٢٤].

وعلى الرغم من أنّ البناء التركيبيّ السطحيّ للجملة اختلف لاختلاف المجالات المولدة، إلّا أنّ سيبويه يصرُّ على أن المعنى ثابت في كلا التركيبين، فالمضاف إليه مفعول في المعنى، واسم الفاعل على الرغم من إضافته لفظاً، إلّا أنّه ما يزال نكرةً معنى،إذ يقول سيبويه: «وليس يغير كفّ التنوين إذا حذفته مستخفاً شيئا من المعنى، ولا يجعله معرفةً»[٢٥] ودليل ذلك قوله عز وجلّ:﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ {المائدة / ٥٩} وقوله عزّ وجلّ: ﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ {الاحقاف / ٢٤} «فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين، لم توصف به النكرة»[٢٦]، ومما يدلّ على أنّه ما يزال يحافظ على سمته الأصلية كونه نكرةً، أنّه يعمل عمل فعله معرفاً بالألف واللام فلم يخرجه التعريف عن الفعلية «وذلك قولك: هذا الضارب زيداً، فصار في

معنى هذا الذي ضربَ زيدًا، وعمل عمله»[٢٧] وعلة ذلك عند سيبويه؛ «أنّ الألف و اللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين»[٢٨]، فجملة (الضارب زيدًا) جملة محولة عن الأصل من: (هذا الذي ضرب زيدًا)، فالألف واللام قد صارت اسماً بمعنى (الذي) وزال المعنى الذي كان له، واسم الفاعل هنا فعلٌ[٢٩].

ولمّا كانت (آل التعريف) بمنزلة التنوين عند سيبويه، والتنوين عاملٌ مساعدٌ، وموجبٌ لتوليد مجال النصب، ومانعٌ عن توليد مجال الجر[٣٠] فـ «لا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجز ذلك في الغلام»[٣١]، فقد أتاح ذلك لاسم الفاعل المعرف بـ (الألف واللام) أن يعمل مطلقاً في المضي والحال و الاستقبال «لأنّ الألف و اللام منعتا الإضافة و صارتا بمنزلة التنوين»[٣٢].

وإذا ما خرج اسم الفاعل النكرة عن زمني الحال والاستقبال ودلّ على زمن الماضي، لم يعمل عمل الفعل أيضًا لأنّه خرج عن مفهوم الفعلية، ودخل في الاسمية، وفقد بذلك علامة التنوين التي أتاحت له توليد مجال النصب وذلك؛ لبعده عن مشابهة الفعل المضارع، الأصل الذي حمل عليه، يقول سيبويه: « فإذا أخبر أنَّ الفعل قد وقع وانقطع، فهو بغير التنوين البتّة، لأنّه إنّما أُجرِي مُجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ..... وجرى بذلك مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل»[٣٣].

ولأنّ الأصل في الأسماء ألّا تعمل إلّا الجر أو الرفع، والأصل في الأفعال أن تعمل في المفعول [٣٤] فقد منع اسم الفاعل من توليد مجال المفعولية، واكتفى بتوليد مجال الإضافة المختص بالأسماء دون الأفعال «وذلك قولك: هذا ضاربُ عبدِالله وأخيه، وجه الكلام وحدّه الجرّ، لأنّه ليس موضعًا للتنوين»[٣٥].

ويتضح بالآتي:

فقولنا: [هذا]+ [ضاربٌ] + [زيدًا] + [غدًا]

هذا: اسم اشارة معرفة مسند شغل مجال المبتدأ، يطلب مجالاً للمسند إليه.

ضاربٌ: [+حدث +زمن – بناء] اسم نكرة منون، شغل مجال المسند إليه

الخبر، وهو مسند لتضمنه معنى الفعل أيضًا، فيطلب مجالاً للمسند إليه الملازم الفاعل، الذي تمثل في الضمير المستتر الذي يعود على الغائب تقديره (هو)، و يطلب مجالاً للمفعول به الذي يقع عليه فعل الفاعل.

زيداً: اسم علم شغل مجال المفعول به المتلقي للحدث.

غداً: ظرف زمان منصوب يدلّ على زمن مستقبل.

٢- صيغ المبالغة:

قال سيبويه: «وأجروا اسمَ الفَاعلِ إذا أرادوا أنْ يبالغوا في الأمرِ مُجراه إذا كان على بناء (فَاعلٍ)؛لأنّه يريد بهِ ما أراد بـ(فَاعلٍ) من إيقاع الفعل، إلَّا أنَّه يريدُ أنْ يُحَدِّث عن المبالغةِ، فما هو الأَصلُ الذي عليه أكثرُ هذا المعنى: فَعُولٌ، وفَعالٌ، و مِفعَال، وفَعِلٌ، وقد جاء فَعيلٌ كرَحيمٍ وعَليمٍ و قَديرٍ وسَميعٍ وبَصيرٍ، يجوز فيهن ما جازَ في (فَاعلٍ) من التقديمِ والتأخيرِ والإضمارِ، والإظهارِ»[٣٦].

في هذا النصُّ يشير سيبويه إلى عمل طائفة من البُنى التي تعمل عمل اسم الفاعل؛ وذلك لمشابهتها له حتى عُدّ أصلاً لها، فهي محولة عنه لقصد المبالغة في الحدث، فالمُتحدّث «يريدُ به ما أرادَ بفاعلٍ من إيقاعِ الفعلِ، إلَّا أنَّه يريدُ أنْ يُحدِّثَ عن المبالغةِ» [٣٧].

ومن ثم فهي تجري مجرى اسم الفاعل لا الفعل في العمل، وفي التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار؛ « لأنّها بُنيتْ للفاعلِ من لفظهِ والمعنى واحدٌ، وليست بالأبنيةِ التي هي في الأصلِ أن تَجري مَجرى الفعلِ»[٣٨].

فالقوة التي يتمتع بها اسم الفاعل؛ لمشابهته للفعل المضارع في اللفظ من جهة الحدث، ومشابهته له بالدلالة الزمنية، أتاحت له أن يرتقي ليكون أصلاً تُحمل عليه بالعملِ بعض البنى، ومنها: صيغ المبالغة، فهي تعمل عمل اسم الفاعل عند سيبويه؛ لأنّها بنى محولة عنه في الأصل خلافاً لغيره من النحاة، إذ كان أساس التشابه عندهم بين اسم الفاعل والفعل، المشابهة الشكلية له بالحركات والسكنات فحسب، فلمّا خالفت هذه الصيغ الفعل المضارع في حركاته

وسكناته، لم تجرِ عندهم مجرى الفعل، و عللوا نصب الاسم بعدها على إضمار فعل محذوف[٣٩] فقد منع أكثر البصريين منهم المازني والمبرد إعمال فعيل وفعل، ومنع الكوفيون إعمال الخمسة؛ لأنّها جاءت للمبالغة وزادت على الفعل، فلم تعمل عندهم[٤٠].

أمّا سيبويه فيجوّز فيها «ما جاز في فاعل من التقديم و التأخير، والإضمار، و الإظهار»[٤١] إلّا أنّ إعمال (صيغ المبالغة) عند سيبويه لم يخلُ أيضاً من الشروط المفروضة للعمل، فهو مقيد بإرادة المتكلم للمبالغة في بناء(فاعل)، فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل، خرجت من طائفة الفعلية، ودخلت في الاسمية، يقول سيبويه: «فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل، فإنما هي بمنزلة غلامٍ وعبدٍ»[٤٢] « تقول: أعبدالله أنتَ رسولٌ له ورسولُه؛ لأنّك لا تريد بـ(فعول)ههنا ما في (ضروب)؛لأنّك لا تريد أن توقع فعلاً عليه، فإنّما هو بمنزلة قولك: أعبدُالله أنتَ عجوزٌ له»[٤٣]

ومما عَملت فيه مقدماً قول العرب: «أمَّا العسلَ فأنا شرّابٌ»[٤٤] فنُصبَ العسلُ بشرّابٍ كما يقول: أمَّا العسلَ فأنا شاربٌ أو أنا أشربُ[٤٥].

ومما عملت فيه مضمراً «لو قلت: هذا ضروبٌ رؤوسَ الرجالِ، وسوقَ الإبلِ،، على: و ضروبٌ سوقَ الإبل، جاز كما تقول: هذا ضاربُ زيدٍ و عمرًا، تُضمُر و ضاربٌ عمراً»[٤٦].

ويتضح ذلك في قول الشاعر[٤٧]:

حَذِرٌ أُموراً لا تضيرُ وآمِنٌ

ما ليسَ مُنجيهِ مِنَ الأقدارِ

[حذرٌ] + [الضمير المستتر هو] + [أموراً]

حذرٌ: [+حدث + زمن – بناء] صيغة مبالغة شغلت مجال المسند إليه فهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، و يعمل عمل الفعل؛ لتضمنه سمة الحدث، فهو مسند يفتح مجالاً للمسند إليه المتمثل بالضمير المستتر (هو) ويفتح مجالاً للمفعول به الذي يقع عليه الحدث.

أموراً اسم نكرة منصوب شغل مجال المفعول به المنصوب الذي ولّدته صيغة المبالغة.

٢. الصِّفَةُ المُشَبَّهةُ:

قال سيبويه «هذا بابُ الصِّفةُ المشبَّهةُ بالفاعلِ فيما عَمِلتْ فيه، ولم تقوَ أنْ تَعملَ عَملَ الفاعل؛ لأنَّها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنَّما شُبِّهتْ بالفاعلِ فيما عَملتْ فيهِ وما تعملُ فيهِ معلومٌ، إنَّما تعملُ فيما كانَ من سببِها مُعرفًا بالألفِ واللام أو نكرة، لا تُجاوِزُ هذا، لأنَّه ليس بفعلٍ ولا اسمٍ هو في معناه، والإضافةِ فيه أحسنُ وأكثرُ، لأنَّه ليس كما جَرى مَجرى الفعلُ، ولا في معناه، فكان أحسنُ عندهم أنْ يتباعدَ منه في اللفظِ كما أنَّه ليس مثله في المعنى، وفي قوّته في الأشياء، والتنوينُ عربيٌّ جيِّدٌ، ومعَ هذا لو تركوا التنوينَ أو النونَ، لم يكن أبداً إلّا نكرةً على حالهِ مُنوناً. فلمّا كان تركُ التنوين فيه والنون لا يُجاوزُ بهِ معنى النون والتنوين، كان تركُهما أخفَّ عليهم، فهذا يقوِّي أنَّ الإضافةَ أحسنُ مع التفسير الأوَّل»[٤٨].

في هذا النص يشير سيبويه إلى طائفة أخرى من البنى التي تندرج ضمن عمل اسم الفاعل، إلّا أنّها لم تقو أن تعمل عمله؛ وذلك لخلوها من الدلالة الزمنية التي يتمتع بها اسم الفاعل فلا تكون إلّا للماضي المستمر لزمن الحال، ولا يجوز أن تقول: زيدٌ حسنُ الوجهِ غداً أو أمس، خلافاً لاسم الفاعل إذ يكون للماضي والحال والاستقبال[٤٩]، فشابه بذلك الفعل المضارع بالدلالة الزمنية، فضلاً عن تضمنه معنى الحدث.

فأتاح له ذلك أن يقوى قوة الفعل في العمل على وفق القيود المفروضة عليه، فلمّا قصرت (الصفة المشبهة) عن الدلالة الزمنية التي يتمتع بها اسم الفاعل؛ «لأنّها ليست في معنى الفعل المضارع» واكتفت بالمشابهة الحدثية، فكان وجه عملها من مشابهتها لاسم الفاعل؛ «لأنّه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه»، فقد قصرت بذلك عن عمل اسم الفاعل، وهذا القصور بدوره أدى إلى فقدها العديد من الخصائص والمميزات التي يتحلّى بها اسم الفاعل في العمل، فاقتصر عملها على ما هو من سببها نكرة أو معرفة في حين إنّ اسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي، كما أنّها عجزت عن القدرة على تحريك العناصر اللغويّة في الجملة، فلا يكون معمولها إلّا

مؤخرًا عنها خلافاً لاسم الفاعل إذ يكون معموله مقدماً ومؤخراً[٥٠].

ولم تمتلك أيضاً القدرة على أن تعمل مضمرة، فلا يصح أن نقول: هذا حسنٌ الوجه والعينَ، فنصب العين على إضمار: حسنٌ العينَ، وإنّما جاز ذلك من اسم الفاعل أن تقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا على إضمار وضاربٌ عمرًا، فاسم الفاعل يتصرف ويجري مجرى الفعل وليست بمنزلته الصفة المشبهة[٥١].

ولمّا فقدت كثيراً من خصائص الفعل، فقد قربت بذلك من الاسم، وبعدت عن الفعل، فاستحسن سيبويه إضافتها؛ «لبعد الإضافة من الفعل في اللفظ»[٥٢]، ومما أوجب إضافتها لمعمولها أيضاً احتياجها له؛ لأنّها لا تستغني عن الاسم الذي بعدها، لأنّك لو حذفت الاسم بعدها لتغير المعنى، فقولنا: زيدٌ حسنُ الوجهِ أوجبت الحُسن للوجهِ، ولو حذفت (الوجه) وقلتَ: (زيدٌ حسنٌ)، أوجبتَ الحسن لزيدٍ[٥٣]؛ لذلك فهي تلتحم مع معمولها لتكون وحدة لغوية تمثل المعنى نفسه[٥٤]، وهذا الالتحام جعلها أقرب إلى الطبيعة الاسمية منها إلى طبيعة الحدث المتعدية.

ولم يكن سبيل إلى ذلك، إلّا بفقدها علامة التنوين أو النون عند التثنية والجمع؛ لأنّها عوامل مانعة لإنشاء مجال الجر، ومساعدة لإنشاء مجال النصب، والذي سوغ للمتكلم حذفها تخفيفاً للكلام؛ أنّها لم تغير من المعنى شيئاً، فهي ما تزال تحتفظ بهويتها الأصلية؛ لأنّ تعريفها في اللفظ لا في المعنى «فالوجه لم يجعل حسناً معرفة، وإن كان مضافاً إليه وذلك؛ لأنّ التنوين هو الأصل ومعنى هذه الإضافة الانفصال»[٥٥]، وإنّما أتاح لها هذا الحذف تغيير مسار توليدها لمجال النصب، إلى مجال الجر في البناء السطحي للجملة، ولمّا كان التنكير سمة مرافقة له لا يتغير معناها بالإضافة، فقد أجاز سيبويه تعريفها بالألف واللام أيضاً؛ لأنّه لا يغير المعنى، فضلاً عن أنّه لا يتيح لها القدرة على التوليد أكثر، خلافاً لاسم الفاعل الذي يتيح له التعريف بالألف واللام أن يعمل عمل المضارع، فيولد مجال الفاعل والمفعولية؛ لأنّه بمثابة التنوين، فكانت

الألف واللام علةً لامتداده الخطي، في حين إنَّ الصّفة المشبّهة لا يجاوز عملها السببي، فهي ترفع معمولها على الفاعلية، أو تنصبه على التمييز، أو على التشبيه بالمفعولية، ويستحسن جره على الإضافة[٥٦].

فلا يمكنها مجاوزة هذا الحدّ، «لأنّ المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء»[٥٧]، يقول سيبويه: «واعلم أنّ كينونة الألف و اللام في الاسم الآخر أكثرُ وأحسنُ، من أن لا تكون فيه الألف واللام؛ لأنَّ الأوَّل في الألف واللام وفي غيرهما ههنا على حالةٍ واحدةٍ و ليس كالفاعل، فكان إدخالها أحسن و أكثر، كما كان تركُ التنوين أكثَر»[٥٨].

ويتضح ذلك في المخطط الآتي:

[هذا] + [حسنٌ] + [وَجهُهُ]

هذا: اسم إشارة معرفة شغل مجال المسند المبتدأ، و يطلب مجالاً للمسند إليه الخبر ليتمّ به الكلام.

حسنٌ: [+حدث + زمن الحال – بناء] وهو وصف نكرة يدلّ على ثبوت الصفة للمشار إليه، شغل مجال المسند إليه الخبر وهو عامل يطلب مجالاً للمسند إليه الفاعل.

وجهه: اسم نكرة، شغل مجال المسند إليه الفاعل، ويفتح مجالاً لتخصيصه أو إضافته لتحقيق تمامه الدلالي الذي شغله ضمير الهاء.

٣- اسم المفعول:

يعدُّ اسم المفعول من البنى العاملة عمل الفعل، وهو اسم مساوٍ في العمل لاسم الفاعل، ولذلك لم يفصل سيبويه بينه و بين اسم الفاعل، ولم يفرده بنص خاصٍ به، وإنّما جاء ذكره مع اسم الفاعل في قوله: «هذا بابُ ما جَرى في الاستفهام من أسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ مَجرَى الفعلِ كما يَجري في غيرِهِ مَجرى الفعلِ، وذلك قولكَ: أزيدًا أنتَ ضاربُه، وأزيدًا أنتَ ضاربٌ له... ومثل ذلك في النصب: أزيدًا أنتَ محبوسٌ عليهِ، و أزيدًا أنتَ مكابرٌ عليهِ وإنْ لم يَرِدْ بهِ الفعلَ، وأرادَ به وجه الاسمِ رفع»[٥٩].

ولمَّا فصل القول في أحكام العمل، اكتفى بذكر اسم الفاعل وأحكامه قائلا: «هذا بابٌ من اسمِ الفاعلِ الذي جَرَى

مَجرَى الفعلِ المضارع في المفعولِ في المعنى» [٦٠].

وبذلك يكون حكم اسم المفعول كحكم اسم الفاعل عند سيبويه، وأمره على نحو من أمر اسم الفاعل في إعماله، وشروطه من الزمان والتعريف والتنكير والاعتماد وغيرها، وهو يعمل مضمراً وظاهراً ومقدماً ومؤخراً، ولم يفصل سيبويه بينهما، إلّا في أصلهما الاشتقاقي قائلاً: « فمفعولٌ، مثل (يُفْعَل)، وفاعلٌ مثل (يَفْعَلُ)»[٦١].

فاسم الفاعل يشتق من الفعل المبنى للمعلوم الذي يُسمى فاعله، فهو يتضمن دلالة الحدث والفاعل، واسم المفعول يشتق من الفعل المبني للمجهول الذي لم يسم فاعله، فهو يحمل الحدث والمفعول، والمفارقة بينهما تتبين من التركيب البنائي للجملتين، فإن كان اسم المفعول متعدياً لواحد رفعه بالنيابة لإشغاله مجال المسند إليه، وإن كان متعدياً لاثنين، أو ثلاثة رفع الأول، ونصب ما بعده[٦٢].

فسيبويه يساوي بين قوة اسم الفاعل واسم المفعول، في القدرة على فتح المجالات المولّدة واستدعاء الكلمات إذ يقول: «وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين»[٦٣].

ولّما كان الفعل يمتلك القدرة لتسلطه على العناصر اللغوية المتقدمة عليه، فقد كان لاسمي الفاعل والمفعول القدرة نفسها، شريطة خضوعهما لأحكام العمل، و لّما كانت هذهِ البنى العاملة تؤدي دوراً مزدوجًا إذ تتصف بالاسمية والفعلية في آن واحد، فقد كان للمتكلم حرية الاختيار في تحديد عملها فإن أراد بها معنى الفعل عملت عمله، و إن لم يردْ ذلك، بل أراد بها معنى الاسم، فارقت بذلك عمل الفعل واكتفت بتوليد مجالي الرفع أو الجر، وامتنعت عن توليد مجال المفعولية الخاص بالفعل، لذلك يقول سيبويه: «ومثل ذلك في النصب أزيدًا أنت محبوسٌ عليه، وأزيدًا أنت مكابرٌ عليها، وإن لم يرد به الفعل و أراد به وجه الاسم، رَفَع»[٦٤].

ويتضح ذلك عبر المخطط الآتي:

[أزيدًا] +[أنت]+ [محبوسٌ] + [عليه]

أ: حرف استفهام غير عامل، يعزز معنى الفعلية في اسم الفاعل؛ لأنّ الأصل في الاستفهام يكون بالفعل لا بالأعيان.

زيداً: اسم علم شغل مجال المفعول به، بإضمار فعل يتعدَّى على تقدير: أتنتظر زيداً.

محبوسٌ ← اسم مفعول يتضمن معنى الفعل لتوفر شروط إعماله فضلاً عن إرادة المتكلم لمعنى الفعلية فيه، وقد شغل مجال المسند الخبر، ويستدعي مجالاً للمسند إليه المضمر العائد على المخاطب ويفتح مجالاً آخر لتعدِّي الفعل.

عليه: على حرف جر تعدى بواسطته اسم المفعول (محبوسٌ) إلى الضمير العائد على (زيد) شاغلاً موضع النصب للمفعول به، مما أتاح لـ (زيدا) أن ينصب على إضمار فعل إذ يقول سيبويه: «لأنك لو ألقيت «عليه» و«فيه» و«به» مما ها هنا لتعتَبِرَ، لم يكن ليكون،إلّا مما ينتصب»[٦٥] «وقد اتصل به ضمير زيد» فوجب أن ينصب زيد بإضمار فعل»[٦٦].

٤- المصدر:

قال سيبويه: «هذا بابُ من المصادرِ جَرَى مَجرى الفعلِ المضارعِ في عملِه ومعناه، وذلكَ قولك: عَجِبتُ من ضَرْبٍ زيداً،: فمعناه أنَّه يَضربُ زيداً، وتقول: عَجِبتُ من ضَرْبٍ زيداً بكرٌ، ومن ضَرْبٍ زيدٌ عمرًا، إذا كانَ هو الفاعل، كأنَّه قال: عَجِبتُ من أنَّه يَضرِبُ زيدٌ عمرًا، ويَضرِبُ عمرًا زيدٌ، وإنَّما خالفَ هذا الاسم الذي جَرَى مَجرى الفعل المضارع في أنَّ فيه فَاعِلاً ومَفعولاً، لأنَّك إذا قلتَ: (هذا ضاربٌ) فقد جِئتَ بالفاعلِ وذكرتَه، وإذا قلتَ (عَجِبتُ من ضَرْبٍ)، فإنَّك لم تذكرْ الفاعلَ، فالمصدر ليسَ بالفاعلِ وإنْ كانَ فيهِ دليلٌ على الفاعلِ»[٦٧].

يبيّن سيبويه في هذا النص أنّ المصادر هي واحدة من البنى العاملة عمل الفعل المضارع، وذلك لمشابهتها له في الحدث، كما أنّها تعمل مطلقاً «سواء أكان ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً»[٦٨]، فهي تجري مجرى الفعل في عمله ومعناه، ومع ذلك فهي تدرج في مرتبة تالية لاسم

الفاعل في العمل؛ ولعل ضعفها ناشئ من اسميتها التي هي أشدُّ من دلالته على الحركة فسماته ذات قوة استدعائية محددة للمجالات النحوية المولّدة وليست كقوة السمات الفعلية، فهي تفقد كثيراً من خصائصها في العمل، فلا تمتلك القدرة على التحكم في العناصر اللغوية المتقدمة عليها كاسم الفاعل، ولذلك فلا يجوز تقديم معمولها عليها، وإنّما تنحسر قدرتها على تحريك العناصر المتأخرة عليها كما في قولك: «عجبتُ من ضربٍ زيداً بكرٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمرًا، إذا كان هو الفاعل»[٦٩]، ولعلّ مردّ ذلك أنّ المصدر يقدر بـ(أن والفعل)[٧٠].

وأنْ والفعل لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ومن ثم فهي تحجب قدرة الفعل على توليده للعناصر المتقدمة عليه، فكانت (أنْ) بمثابة أداة مانعة تعمل على إلغاء عمل الفعل بعدها فيما قبلها، كما أنّها لا تعمل مضمرة في الاسم، لأنّها تقدر حينئذ بالفعل الذي يعدّ أصلاً لها، يقول سيبويه: «فإذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل. ومن قال: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، قال: عجبت له من ضربِ زيدٍ وعمرًا، كأنّه أضمر: ويضرب عمرًا، أو وضرب عمرًا»[٧١].

« فالمصدر ليس بالفاعل وإنْ كان فيه دليلٌ على الفاعلِ»[٧٢]؛ فلذلك فهي لا تعمل في الأسماء المضمرة بل في الأسماء الظاهرة فحسب، خلافاً لاسم الفاعل « فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول، ولم تحتج حين قلت: هذا ضاربٌ زيدًا إلى فاعل ظاهر، لأنّ المضمر في (ضارب) هو الفاعل»[٧٣].

وهذا ما أتاح للمصدر أن يضاف إلى الفاعل أو إلى المفعول، لأنّه غيرهما بينما لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله؛ لأنّك لا تضيف الشيء إلى نفسه [٧٤] فـ« إنْ شِئْتَ حذفتَ التنوينَ كما حذفتَ في (الفاعل)، وكان المعنى على حالهِ، إلَّا أنَّك تَجُرُّ الذي يَلي المصدر فاعِلاً كان أو مَفعولاً، لأنَّه اسمٌ قد كففتَ عنه التنوينَ كما فعلتَ ذلكَ (بفاعلٍ)»[٧٥].

وسيبويه ينوِّه في هذا النصّ إلى أنَّ حذف التنوين يعمل على توليد مجال الإضافة فيستدعي المصدر ما بعده من

الفاعل أو المفعول؛ لإشغال ذلك المجال فتؤدي المقولة حينها وظيفةً مزدوجةً، وعلى الرغم من إضافة المصدر، فهو لايزال يحمل في طياته سمة الحدث التي تؤهله لتوليد المجالات النحوية، فيستمر في استدعائه لبقيَّة العناصر الشاغلة للمجالات المولدة الأخرى التي يحتاجها الفعل؛ لأنّ هذه البنى في ظاهرها تتَّخذ هيأة الاسم وتضمر في باطنها معنى الفعل، ولأنّ تراكيب الجمل تتَّخذ ترتيباً خطياً كانت المقولة التي يستدعيها المصدر لإشغال مجال الإضافة هي الأقرب له (فاعلاً كان أو مفعولاً)؛ لأنّه لا يضاف إلى اسمين، فأضيف للاسم الأقرب له، وصارت إضافته بمنزلة التنوين له، وعمل الباقي بما فيه من معنى الفعل والتنوين[٧٦]، «ويصير المجرور بدلاً من التنوين معاقباً له وذلك قولك: عجبتُ من ضربه زيداً - إن كان فاعلاً - ومن ضربه زيدٌ - إن كان المضمر مفعولاً»[٧٧] وهي بذلك تماثل إضافة اسم الفاعل لأحد المفعولين ونصبه للآخر كما في قولك:

هذا معطي زيدٍ درهماً = عجبتُ من إعطاء زيدٍ عمرًا درهمًا.

إذ تتساوى الجملتان في البناء التركيبي وتوليد الكلم، ويعمل المصدر مطلقاً في الحال والاستقبال والمضي[٧٨]، ولا يحتاج في ذلك لأداة مساعدة تتيح له توليد مجال النَّصب، خلافاً لاسم الفاعل الذي يعمل منوناً في الحال والاستقبال، وفي الماضي يحتاج إلى الألف واللام لتكون بمنزلة التنوين، فتتيح له نصب الاسم المجاور له لا خفضه على الإضافة، وقد يعود ذلك أيضاً إلى التقدير الملازم للمصدر بـ(أنْ والفعل)، فـ (أنْ) حرف اُختص بالدخول على الأفعال دون الأسماء، فكان ذلك التقدير ملمحاً من ملامح الفعلية فيها يقوّى على صفة الاسمية، وعاملاً مساعداً له لإلحاقه بالفعل، وإبعاده عن الاسم في العمل، فكانت بذلك بمنزلة التنوين لأسماء الفاعلين[٧٩].

وتتضح قدرته التوليدية للكلم بالمخطط الآتي:

[عجب]+[تُ]+[من]+[

ضربٍ]+[زيدٌ]+[بكرًا]

عجبتُ: [+حدث+ زمن ماضٍ+ بناء فَعَلَ]، مسند يطلب مجالاً للمسند إليه الفاعل المتمثل في الضمير المتصل العائد على المتكلم (التاء)، ويفتح مجالا لتعدِّي الفعل إلى ما بعد المسند إليه.

من: حرف جر يختص بالدخول على الأسماء دون الأفعال، وهو عامل مساعد يتعدى الفعل بواسطته إلى الاسم الواقع بعده.

ضَربٍ: [+حدث+ زمان –بناء] اسم مجرور منون وهو اسم يتضمن معنى الفعل، فهو يطلب مجالاً للمسند إليه الفاعل ومجالاً للمفعول به.

زيدٌ: اسم علم شغل مجال المسند إليه الفاعل المنفذ للحدث.

بكراً: اسم علم شغل مجال المفعول به الذي تطلبه معنى الفعل في المصدر.

٥- أفعل التفضيل:

قال سيبويه: «وتقولُ فيما لا يقعُ إلّا منوّنًا عاملاً في نكرةٍ وإنَّما وَقعَ منوّنًا، لأنَّه فُصل فيه بين العامل والمعمول، فالفصل لازمٌ له أبداً مظهراً أو مضمراً، وذلك قولكَ: هو خيرٌ منك أبًا، وهو أحسنُ منك وجهًا، ولا يكون المعمول فيه إلَّا من سببه، وإن شِئتَ قلتَ: هو خيرٌ عَمَلاً، وأنتَ تنوي (مِنكَ). وإن شِئتَ أخرتَ الفصلَ في اللفظ وأصله التقديم، لأنّه لا يمنعه تأخيره عمله مقدماً كما قال: ضرب زيدا عمرو، فـ(عمرٌو) مؤخرٌ في اللفظِ مبدوءٌ بهِ في المعنى، وهذا مبدوءٌ بهِ في أنَّه يُثبت التنوينَ ثم يعملُ، ولا يَعملُ إلَّا في نكرةٍ، كما أنَّه لا يكونُ إلَّا نكرة، ولا يقوَى قوَّة الصِّفةِ المشبَّهةِ فأُلزِمَ فيه وفيما يعملُ فيهِ وجهًا واحدًا»[٨٠].

لم يزل سيبويه يصف البُنى العاملة عمل الفعل، واضعاً لها الأحكام والقيود التي تتيح لها الدخول ضمن مفهوم الفعلية، لتمارس عمل الفعل، معتمداً في ذلك على ما تضمره هذه البنى من معاني الأفعال المتمثلة في الحدث، بوصفه العامل المحرك لتوليد الكلم وإنتاج الجمل، ولّما كان التفضيل وصف لزيادة الشيء على غيره [٨١]، فقد احتاج للدلالة على ابتداء التفضيل عن

مقدار المفضل عليه إلى(من) ظاهرة أو مقدرة [٨٢]، وهي تحتاج لاسم تعمل فيه الخفض وهو المفضل عليه، فكانت (من ومجرورها) مجالاً يولِّده معنى الحدث في التفضيل، وهو محتاج أيضاً لبيان نوع ذلك التفضيل، فَنُصِبَ الاسم بعدها على التمييز، ولّما كانت (من) ملازمة لمعنى التفضيل لم تصلح إضافته لما بعده؛ لأنّ (من ومجرورها) مثلت حاجزاً فاصلاً يقع بين أفعل التفضيل ومعموله، إلّا أنّها لم تلغ عمله بل أضعفته، فلذلك فهي لا تعمل إلّا في النكرة من سببها، ولا تمتلك القدرة على تغيير الأثر الوظيفي لمعمولها بل أُلزم « فيما يعمل فيه وجهاً واحدا»[٨٣].

فلم تقوَ بذلك قوَّة الصِّفة المشبَّهة بل نقص عملها عنها، وقد أوجب سيبويه فيها التنوين؛ «لأنّ التنوينَ يشعرُ بالانفصالِ»[٨٤]، إذ لا يخفى علينا بعد أنّ التنوين عاملٌ مساعدٌ لتقوية الاسم العامل، وفصله عن الاسم المجاور له بإبعاده عن مجال الإضافة فالتنوين سلك مسلك الغالق له «إنَّما وقعَ مُنونًا، لأنَّه فُصِلَ فيه بين العامل والمعمول، فالفصلُ لازمٌ لهُ أبدًا، مُظهرًا أو مُضمرًا»[٨٥].

كما أنّ ثبوت التنوين فيه أتاح له القدرة على تقديم الفصل أو تأخير؛ «لأنّه لا يمنعه تأخيره، عمله مقدماً كما قال: ضربَ زيداً عمرو، فـ(عمرو) مؤخر في اللفظ مبدوء بالمعنى، وهذا مبدوء به في أنّه يثبت التنوين ثم يعمل»[٨٦].

ولّما كان أفعل التفضيل متضمناً في نفسه الدلالة على الحدث والزمان؛ لأنّ قولك: زيد أفضل منك كقولك: فضله يزيد على فضلك كان بمنزلة الفعل [٨٧]، فهو يدلّ على الحال والاستمرار غالباً مالم توجد قرينة تعارض هذا[٨٨].

فكانت هذه المشابهة علة لمنعه من التثنية والجمع، كما أنّ الفعل لا يثنى ولا يجمع.

ولّما قصرت (أفعل التفضيل) في نفسها، فلم تكن إلّا نكرة ولا يمكن تثنيتها وجمعها، ولا حتى تأنيثها، فقد نقص عملها عن الصفة المشبهة، فلذلك هي لا ترفع فاعلاً ظاهراً[٨٩]، فيكون مرفوعها مستتراً دائماً؛ لأنّها لم تعمل عمل الفعل ولا ما جرى مجرى الفعل أو ما

شابه مجرى الفعل [٩٠].

فإذا ما فارقت معنى التفضيل فقدت القدرة على ذلك التوليد؛ لأنّ الثاني هو الأول، فلزم فيه ترك التنوين، ولم يكن هناك فصل بـــ(من) فأضيف إلى ما بعده فتقول: «هو خيرُ رجلٍ في الناس، وأفره عبدٍ في الناس»[٩١]. ويتضح ذلك التوليد في المخطط الآتي:

[هو] + [أفضلُ]+ [من]+[ك] + [رجلاً]

هو: ضمير منفصل معرفة شغل مجال المبتدأ فهو مسند يطلب مجالاً للمسند إليه.

أفضلُ: [+ حدث + زمان – بناء أفعل] اسم نكرة لدخول علامات الاسم عليه، فالتنوين فيه مقدر محذوف؛ لأنّه ممنوع من الصرف، وهو اسم مرفوع شغل مجال المسند إليه الخبر فهو معمول لما قبله وعامل فيما بعده لتضمنه معنى الفعل وزيادة فهو يطلب (من) لبيان ابتداء الفضل ويطلب المفضل عليه الذي يقع عليه التفضيل، كما يطلب مجالاً لبيان نوع الفضل.

منك: من حرف جر لابتداء الغاية في الفضل، يطلب اسماً يعمل فيه الخفض يتمثل بالمفضل عليه وهو ضمير الكاف المتصل العائد على المخاطب العاقل للمفرد المذكر.

رجلاً: اسم نكرة منصوب شغل مجال التمييز الذي يزيل الإبهام ببيان نوع التفضيل.

٦- اسمُ الفعلِ:

قال سيبويه: «هذا بابُ من الفعلِ سُمِّيَ الفعلُ فيهِ، بأسماء لم تؤخذ من أمثلةِ الفعلِ الحادث، وموضعُها من الكلامِ الأمر والنَّهي، فمنها ما يَتعدَّى المأمورَ إلى مأمورٍ بهِ، ومنها ما لا يَتعدَّى المأمورَ، ومنها ما يَتعَدَّى المَنهيَّ إلى منهيّ عَنهُ، ومنها ما لا يتعدّى المَنهِيَّ: أمّا ما يتعدَّى فقولك: رويدَ زيدًا، فإنَّما هو اسمٌ لقولِكَ: أَرْوِدْ زَيدًا، ومِنْها: هَلُمَ زيداً، إنَّما تريدُ هاتِ زيدًا ومنها قول العربِ: حَيَّهَلَ الثَّريدَ، وزعمَ أبو الخطَّاب: أنَّ بعضَ العربِ يَقولُ: حَيَّهَلَ الصَّلاةَ، فهذا اسمٌ: أئتِ الصَّلاةَ، أي: ائتوا الثريدَ وأْتوا الصلاةَ»[٩٢]

يصور سيبويه لنا أسماء الأفعال في هذا النصّ تصويراً دقيقاً، فهي في أصلها أفعال سميت ببعض الأسماء ويتّضح ذلك بقوله: «هذا باب من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء»[٩٣]

وبذلك فهي العنصر المسؤول، والمولِّد الحقيقي لبقية مكونات الجملة، وليست محولة عن أصل سابق لها كبقية الأسماء العاملة؛ لأنّها في الحقيقة « فعل تام وإن لم يُبنَ بناء الأفعال»[٩٤]. والتام هو المفيد الذي يكون جملة أو ما كان في معناها [٩٥] وهو ما لم يدركه النحاة[٩٦].

ولمّا كان الاسم يدلّ دلالة كاملة على مسمَّاه، ويتضمن خصائص المسمّى تبعاً لذلك لا أصالةً، كان اسم الفعل متضمناً بالتبعية لا بالأصالة معنى فعله، و زمنه وكذا عمله في الغالب[٩٧].

فحكمها في التّعدي واللزوم حكم الأفعال غالباً[٩٨] « فمنها ما يَتَعدَّى المأمورَ إلى مأمورٍ بهِ، ومنها ما لا يتعدَّى المأمورَ، ومنها ما يتعدَّى المَنهي إلى مَنهيّ عنهُ، ومنها ما لا يتعدَّى المَنهيَّ»[٩٩] والأفعال تتفاوت في عملها قوةً وضعفاً بحسب تصرفها وجمودها، فلمّا خلت هذهِ البنى من القدرة على التصرف كالأفعال، ولَزمتْ حالةً واحدةً، لم تفارقها، فقد قَصُرتْ بذلك ونقص عملها عن الفعل، وتبعًا لذلك عدّت فرعًا عليه في العمل؛ لأنَّ « كلّ ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر، وإنْ لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه؛ لأنَّه مدخلٌ على غيرِه» [١٠٠]، فلذلك لا يجوز تقديم معمولها عليها خلافاً للكسائيّ[١٠١]، والأصل في هذهِ الأسماء أن تنوب مناب فعل الأمر والنهي لا غير عند سيبويه [١٠٢]، وعلَّة ذلك عنده؛ «لأنّها لا يكونان إلّا بفعل، فكان الموضع الذي لا يكون إلّا فعلاً أغلب عليه»[١٠٣].

ولمّا غلب عليها طابع الفعلية، امتنعت بذلك عن توليد مجال الإضافة لاختصاصه بالاسمية، واكتفت بتوليد مجالي الرفع والنصب تبعاً للفعل؛ ولأنّها أسماء فقد أُجريت مجرى ما فيه الألف واللام نحو: النجاء لئلا يخالف لفظ ما بعدها الأمر والنهي[١٠٤]، أي أنّها مفردة غير مضافة كما أنّ النجاء مفرد

غير مضاف؛ حتى لا ينخفض ما بعدها وينتصب ما بعدها انتصاب الأمر والنهي[١٠٥].

وقد تغادر طابع الفعلية، وتكتسب صفات الاسمية بحسب إرادة المتكلم، فتكون معربةً لا مبنيةً آنذاك، إذا ما وقعت صفة كقولك: ساروا سيراً رويداً، أو حالاً كقول العرب: ضعه رويداً أي: وضعاً رويداً [١٠٦] ولمّا لازمت صورةً واحدةً، لم تتغير عند الجمع والتثنية، والتذكير والتأنيث، فقد تلتبس بذلك على المخاطب، فكانت الكاف علامةً للمخاطب، «فإنّما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني غيره»[١٠٧] أو قد تكون توكيداً للمخاطب لا تخصيصاً له «لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه توكيداً، كما تقول للمقبل عليك المنصت لك: أنت تفعل ذلك يا فلان»[١٠٨]، فالكاف ليست علامةً للفاعلين، كما ذهب بعضهم [١٠٩] وليست اسماً؛ لأنّها لو كانت اسماً لكانت إمّا مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، وليست الكاف من ضمائر الرفع والمرفوع هنا ضمير لا يظهر، ولا من ضمائر النصب،،لأنّ (رويد) يتعدى لمفعول واحد فقط وهو (زيد) والجرّ باطلٌ أيضاً؛لأنّ أسماء الأفعال لا تضاف، فهي تثبت بالألف واللام مع النجاءك[١١٠].

ويتضح ذلك عبر ما أنشده سيبويه من قول الشاعر[١١١]:

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدّ ما ثَدي أُمُّهم

إلَيْنَا ولكنْ بُغضُهُم مُتماين

[رويدَ] + [ضمير مستتر تقديره أنت] + [علياً]

رويدَ: [+حدث+ زمان لم يقع – بناء] اسم فعل شغل مجال المسند، لتضمنه معنى الحدث (أمهل) الذي أهّله لفتح مجال للمسند إليه المتمثل بالضمير المستتر (أنت) وفتح مجال للمفعول به.

عليًا: اسم علم شغل مجال المفعول به المنصوب الذي يحتاجه اسم الفعل.

المبحث الثاني

البُنى غير الاسمية العاملة عمل الفعل

يعرض هذا المبحث العمل لطائفة مغايرة للبُنى العاملة عمل الفعل،

ومع ذلك لها القدرة نفسها لتنوب عن الأفعال، وتؤدي عملها في تركيب الكلام، فقد ينوب الفعل نفسه عن الفعل؛ وذلك لتأديته دور الأسماء، كما أنه قد تنوب بعض الحروف عن الفعل بحيث يكتفي بها الكلام، وقد نلحظ قصور عملها في التعدي عن الفعل؛ لأنّها فروع تحمل على الأصل، وهذا ما سنعرضه فيما يأتي:

أ- إلا الاستثنائية:

قال سيبويه: «هذا بابٌ لا يكونُ المستثنى فيهِ إلّا نصبًا، لأنَّه مُخْرَجٌ، مما أَدْخَلتَ فيهِ غَيرَهُ، فعملَ فيهِ ما قبله كما عملَ (العشرون) في (الدرهم) حِينَ قُلتَ: لهُ عشرونَ دِرهمًا وهذا قول الخليل (رحمه الله)، وذلكَ قولك: أتاني القومُ إلّا أباك، ومَررتُ بالقومِ إلَّا أباك، و القومُ فيها إلَّا أباكَ، وانتَصبَ (الأب) إذْ لم يَكنْ داخلاً فيمَا دَخلَ فيه ما قبله ولم يكن صفةً، وكانَ العاملُ فيهِ ما قَبْلَه من الكلامِ، كما أنّ (الدرهم) ليسَ بصفةٍ للعشرينَ ولا محمولٍ على ما حَملتَ عليهِ و عملَ فيها، وإنّما مُنعَ (الأب) أنْ يكونَ بدلاً من القومِ وأنّك لو قلتَ:(أتاني إلَّا أبوك) كان محالاً، وإنَّما جازَ (ما أتاني القومُ إلاّ أبوك)؛ لأنَّه يُحسنُ لكَ أنْ تقولَ:(ما أتاني إلاّ أبوك)، فالمبدلُ إنَّما يجيءُ أبدًا كأنَّه لم يذكرْ قبلَه شيءٌ؛لأنّك تُخلِّي له الفعلَ و تَجعلُه مكانَ الأوَّلِ. فإذا قلتَ: ما أتاني القومُ إلّا أبوك، فكأنّك قلت:(ما أتاني إلَّا أبوك)»[١١٢] في هذا النص يشير سيبويه إلى أنّ العلاقة بين الفعل والمستثنى هي علاقة (الإخراج) أي أنّه «مخرج مما أدخلت فيه غيره»[١١٣] من المعنى لا العمل، وهي علاقة تنشأ من تمام الكلام الموجب ووجود أداة الاستثناء (إلّا)؛لإحداث النصب في المستثنى كما في «له عشرون درهماً» إذ لم يكن تمام الكلام وحده كافياً لإنشاء مجال النصب، بل لابدّ من وجود أداة مانعة من إنشاء مجال آخر قد يتوارد في ذهن المتلقي، «وذلك قولك: أتاني القوم إلاّ أباك، و مررتُ بالقوم إلاّ أباك»[١١٤].

فانتصب (الأب) في الكلام؛لأنّ «العامل فيه ما قبله من الكلام»[١١٥] فضلا عن وجود (إلّا) أداة مانعة من إنشاء مجال آخر، فبعدما تم الكلام باستدعاء الفعل

للفاعل واشغاله بمجال المسند إليه، فقد جيء بـ (إلّا) لتحقيق معنى الاستثناء، فضلاً عن كونها أداة ساعدت الفعل على إنشاء مجال النصب، بوصفها أداة مانعة لإنشاء مجال الوصف للفاعل، ومانعة أيضاً لإنشاء مجال البدل للفعل، «فالمبدل إنّما يجيئ أبدًا كأنّه لم يذكر قبله شيء؛ لأنّك تُخلي له الفعل وتجعله مكان الأول»[١١٦] فانتصب (الأب) «إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة وكان العامل فيه ما قبله من الكلام»[١١٧].

ويبدو لي أنّ السيرافي قد أجاد في تحليله نص سيبويه بقوله: «والذي يوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب زيدًا بالفعل الذي قبل (إلّا) وذلك أنّ الفعل ينصب كل ما تعلق به، بعد ارتفاع الفاعل به على اختلاف وجوه المنصوبات به ..... وكان ما بعد (إلَّا) متعلقاً بهِ فانتصب. وتعلقه به: أنَّ أتاني ذُكرَ بعده «القومُ» المرتفعون بهِ و ذُكرَ بعدَ «إلَّا» الاسم المنصوب ليعلمَ اختلافَ حال تعلقهما بهِ، و كقولكَ: رأيتُ زيدًا لا عمرًا. قد تعلقَ حال «زيد» و «عمرو» بـ (رأيتُ) على اختلاف أحوالهما في التعلقِ بهِ»[١١٨] أي إنَّ الفعل هو المسؤول عن فتح المجالات النحويَّة التي تليهِ ابتداءً بمجال الفاعل وغيرها، والمجالات التي تعقب الفاعل كلّها مجالات ترتبط بالفعل دلاليًّا على حين إنَّ مجال الفاعل في الأصل يرتبط بنائيًّا لا دلاليًّا بالفعلِ.

وعلق على قول سيبويه: «ما رأيتُ أحدًا إلّا زيدًا فانتصبَ زيدًا على غير رأيتَ»[١١٩] بقوله «فإنّما يريد فتنصب زيدًا على غير البدلِ ولكن على الاستثناء»[١٢٠] وقد اعترض الدكتور البكاء، على ما ذهب إليه السيرافي وبعض المتأخرين[١٢١] من أنّ العامل في المستثنى الفعل بواسطة (إلَّا)، مشيراً إلى أنَّ العاملَ في المستثنى منه هو (تمام الكلام) فحسب دون (إلَّا)، وهو عامل معنوي يُحدث النصب[١٢٢]، إلَّا أنَّني أرى أنَّ تمام الكلام وحده لا يكفي لإحداث النصب، وإنّما يحتاج إلى أداة، أو حرف مانع لإنشاء مجال آخر كمجال الإضافة مثلاً في (عشرون درهماً) لوجود النون مانعةً له، وعملت (إلَّا) بوصفها أداةً مانعةً لإنشاء مجال

البدل على تخصيص مجال النصب الذي ولّده الفعل بالمستثنى لا غير.

فلكلّ تمام – إذن – أداة مساعدة، أو حرف فاصل كالنون،أو حتى علامة التنوين، فهي كلّها تعمل على تخصيص العامل بتوليد مجال النصب لا غير وهذا ما صرح به سيبويه نفسه في (باب غير) قائلا: ولو جاز أن تقول:أتاني القوم زيدًا، تريد الاستثناء ولا تذكر (إلّا) لما كان نصباً»(١٢٣)

ويتضح ذلك عبر المخطط الآتي:

[أتاني] + [القوم] + [إلّا] + [زيدًا]

أتاني: [+حدث الإتيان +زمن الماضي+ بناء فَعَلَ]، مسند يستدعي مجالاً للمسند إليه و مجالاً للمفعول به و يتمثل مجال المفعول به بالضمير المتصل (الياء) العائد على المتكلم العاقل وهو متقدِّم على مجال المسند إليه.

القومُ: اسم معرفة شغل مجال المسند إليه الفاعل.

إلَّا: أداة استثناء تتيح للفعل فتح مجال للمستثنى ومانعة لمقولة (زيد) من أن تشغل مجال البدل.

زيدًا: اسم علم شغل مجال المستثنى المنصوب.

ومنه قوله تعالى:

﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ ﴾ {الكهف / ٥٠}

[سجد]+ [الضمير المتصل الواو] + [إلَا] + [إبليس]

سَجَدَ: [+حدث+ زمن ماضٍ+ بناء فَعَلَ]، مسند يستدعي مجالاً للمسند إليه الملازم المتمثل بالضمير المتصل الواو، ويفتح مجالاً للمستثنى.

إلَّا: أداة استثناء تتيح للفعل إنشاء مجال النصب وتخصيصه بالمستثنى، فهي مانعة للمقولة (إبليس) من أن تشغل مجال البدل.

ب- ياء النداء:

قال سيبويه: «هذا بابُ النداءِ، اعلمْ أنَّ النداءَ، كلُّ اسمٍ مضافٍ فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه والمفرَدُ رفعٌ وهو في موضعِ اسمٍ منصوب. وزَعمَ الخليلُ – رحمه الله – أنَّهم نصبوا المضافَ نحو: يا عبدَالله ويأأخانا

والنكرةَ حين قالوا: يا رجلاً صالحًا حينَ طالَ الكلام، كما نَصُبوا: هو قَبْلَك، وهو بَعْدَك. ورَفعُوا المفردَ كما رَفعُوا قَبْلُ، وبَعْدُ ومَوْضُعها واحدٌ، وذلكَ قولكَ: يا زيدُ وياعمرو، وتركوا التنوينَ في المُفردِ كما تركوه في قَبْل، قُلتُ: أَرأيتَ قولَهم: يا زيدُ الطويلَ علامَ نَصبُوا الطويلَ؟ قالَ: نُصبَ؛ لأنَّه صفة المنصوب، وقالَ: إنْ شِئْتَ كانَ نَصبًا على أَعني، فقلت: أرأيتَ الرفعَ على أيِّ شيءٍ هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قالَ: هو صفةٌ لمرفوعٍ»[١٢٤].

يَعدُّ بابُ النداءِ مخالفاً لغيره من الأبواب، ولعلّ هذا الاختلاف الذي انماز به هذا الباب، هو ما جعل سيبويه يمثله لنا بصورةٍ حواريةٍ ومحاولةٍ تأصيليةٍ في آن واحد، وذلك عبر استنباطه للأحكام النحوية، بالتعويل على رافده الفكري المتمثل بالخليل تارةً، وبكلام العرب تارةً أخرى، فالنداء «لفظ مجراه مجرى عمل يعمله عامله»[١٢٥].

ويقصد به أنّه إيقاع للفعل باللفظ عن طريق حرف النداء المختص دلاليًا بالنيابةِ عن فعل النداء»[١٢٦] المتروك إظهاره؛ لأنّه معلوم في ذهن كل من المتكلم والمخاطب، فاستغني عنه لظهور معناه، فضلاً عن كثرة الاستعمال في كلامهم[١٢٧]، «وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل»[١٢٨]، وبذلك فهي تحمل في طياتها سمة الحدث التي تتيح لها القدرة على فتح المجالات، وتوليد الكلمات لبناء الجمل، فإذا قلت: يا عبدالله، فقد وقع دعاؤك بعبدالله، فانتصب على أنّه مفعول تعدى إليه الفعل[١٢٩]، وصار الأصل في كل منادى النصب[١٣٠]، فالمضاف ينصب «على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب»[١٣١]، وإنّما بُني المفرد العلم في النداء لشبهه المضمر؛ لأنّه مخاطب غير مضاف، والأصل في كل مخاطب أن يذكر بضمير الخطاب، وأُعرب المضاف؛ لأنّ تعريفه بالإضافة، والمضمر معرف بالخطاب[١٣٢]، وكذا المشبه بالمضاف، أُعربا لطولهما في الكلام طولاً فارقا فيه المضمر، والنكرة لمّا لحقها التنوين طالت أيضاً، فصارت بمنزلة المضاف لمّا طال ورُدّ إلى الأصل[١٣٣]، «فإنّما جعل الخليل

– رحمه الله – المنادى بمنزلة قبلُ وبعدُ، وشبَّهَهُ بهما مفردين إذا كان مفرداً، فإذا طالَ وأُضيفَ شبَّهَهُ بهما مضافينِ إذا كانَ مضافًا؛ لأنَّ المفردَ في النداء في موضعِ نصبٍ، كما أنّ قبل وبعد قد يكونان في موضعِ نصبٍ وجرٍ، ولفظُهما مَرفوعٌ، فإذا أَضَفْتَهما ردتَهُما إلى الأصلِ»[١٣٤].

ولمّا صار الرفع بناءً ملازماً لكلّ اسم مفرد يشغل ذلك المجال كملازمة الرفع للابتداء فقد جوّز الخليل فيما يشغل مجال الوصف الذي يستدعيه ذلك الاسم(المنادى) ليحقّق به تمامه الدلاليّ، النصب على الأصل في المنادى المجال الذي ولّده معنى الفعل في (يا)، أو الرفع على المحل الإعرابيّ الذي أُختص بهِ العلم المفرد دون غيره من الأسماء، ولمّا تساءل سيبويه عن سبب المفارقةِ بين هذا الوصف، والوصف في قولك: أمسِ الأحدث، إذ أتيح للمتكلم في الأول الاختيار بين الرفع والنصب، خلافاً للوصف في (أمسِ)، فلا يجوز فيه ذلك الاختيار، فأجابه الخليل، بأنّه ليس كل ظرف يقع موقع (أمسِ) يكون مبنياً على الكسر[١٣٥]، وإنّما البناء على الكسر صفة متوغّلة بـ(الأمس) لا بالمجال الذي يشغله (الأمسِ)، فلو قلنا: فعلتُ ذلك اليوم، أو أضربُ عمراً غداً، لم يجب فيه بناءه على الكسر ما وجب في (أمسِ)[١٣٦].

أمّا إذا نُعتَ المنادى المفرد بالمضاف فلا يجوز فيه آنذاك إلّا النصب؛ «لأنّ المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت: يا أخونا، تريد أن تجعله موضع المفرد وهذا لحنٌ»[١٣٧]؛ لأنَّ الصفة والموصوف كالشّيء الواحد، فالصِّفة مخصّصةٌ وموضّحةٌ للموصوف[١٣٨].

ولَّما كان الأصل في النداء أن يفيد تخصيص المخاطب بالكلام الذي يأتي بعد التنبيه، لجعله معنياً به دون غيره، فضلاً عن إفادته توكيد المخاطب في حال علم المخاطب أنّه المعني بالكلام[١٣٩]، فلا يجوز في قولك: يا أيُّها الرجلُ إلّا الرفع؛ «لأنّك لا تستطيع أن تقول: يا أيٌّ، و يا أيُّها، وتَسكتَ؛ لأنَّه مُبهمٌ يلزمه التفسيرُ، فصار هو الرجل بمنزلةِ اسمٍ

واحدٍ؛ كأنَّك قُلتَ: يا رجلُ»[١٤٠]، كما أنَّه لا يجوزُ في الاسم المنادى التعريف بالألف واللام؛ «وإنَّما مَنعهما أنْ يُعرّفَا في النداءِ من قبل أنَّ كلَّ اسمٍ في النداءِ مرفوعٌ معرفةٌ»[١٤١] وإنَّما جازَ ذلك في لفظ الجلالة وبقولك: يا الله؛ لأنّه «اسم يلزمُه الألفُ واللامُ لا يُفارقانه وكثر في كلامِهم فصارَ كأنَّ الألفَ واللامَ فيهِ بمنزلةِ التي مِنْ نفسِ الحروفِ»[١٤٢].

وبعد هذا العرض الموجز يمكننا القول إنّ حروف النداء هي إحدى البنى الداخلة ضمن مفهوم الفعلية؛ لأنّها تضمر في داخلها معنى الفعل الذي مكنها من أن تقوم مقامه في بناء الجمل، وأن تعمل عمله في توليد الكلم.

ويتضح ذلك من المخطط الآتي:

[يا] + [زيدُ] + [الطويلُ]

يا: [+حدث + زمن الحال – بناء] حرف نداء يفيد معنى التخصيص، وهو يضمر في داخله معنى الفعل (أدعو أو أنادي) فهو مسند يستدعي مسنداً إليه، يتمثل بالفاعل المضمر دائماً العائد على المتكلِّم تقديره (أنا) ويستدعي مجالاً للمنادى المنصوب.

زيدُ: اسم علم منادى منصوب على الأصل، مبني على الرفع؛ لأنّه علم مفرد، ويطلب مجالاً للوصف لتحقيق تمامه الدلالي بحسب إرادة المتكلم.

الطويلُ: اسم معرفة مرفوع شغل مجال الوصف، ويجوز فيه النصب على الأصل في موضع المنادى.

ت- شبه الجملة:

قال سيبويه: «هذا بابُ ما يقعُ موقعَ الاسمِ المبتدأ ويَسدُّ مسدَّهُ؛ لأنَّه مستقرٌ لِمَا بعده وموضع، والذي عملَ فيما بعده حتَّى رفعَه هو الذي عَملَ فيهِ حينَ كانَ قبلَه ولكن كلّ واحدٍ منهما لا يَستغني عن صاحبِه، فَلَمَّا جُمعَا استَغْنَى عليهما السكوتُ حتى صارا في الاستغناءِ كقولك: هذا عبدُالله. وذلك قولك: فيها عبدُالله، ومثله: ثمَّ زيدٌ، وههنا عمرٌو، وأينَ زيدٌ، وكَيفَ عبدُالله، وما أشبه ذلكَ»[١٤٣].

في هذا النص يشير سيبويه إلى طائفة من البنى تمثل نمطاً مختلفاً في الكلام؛ وذلك لأنّها تدخل ضمن مفهوم الاسمية من حيث البناء الخارجي

للجملة، وتضمر معنى الفعلية في قدرتها على توليد الكلام، كما في قولك: فيها عبدالله.

فسيبويه يبيّن لنا أنّ (فيها) وقعت موقع الاسم المبتدأ، وعملت في الاسم بعدها كما يعمل الاسم فيها حين يتقدمها[١٤٤]، فهو «يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله، ألّا ترى أنّك لوقلت: فيها عبدالله حسن السكوت، وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله»[١٤٥].

ولعلنا نلتمس في نصّ سيبويه هذا ما يشير إلى أنّ جملة (فيها زيدٌ)، ليست محولة عن (زيدٌ فيها) إنّما هي تركيب مستقل بالكلام [١٤٦]؛ لأنّ في قولك: (فيها زيدٌ) عملت (فيها) عمل الفعل، فكان لها القدرة على توليد مجال المسند إليه واستدعاء (زيدٌ) لإشغال ذلك المجال، خلافاً لقولك: (زيدٌ فيها) إذ عمل (زيدٌ) على توليد مجال المسند إليه(الخبر) واستدعاء (فيها) لإشغال مجال الإسناد، ويظهر أنّ شرط سيبويه لهذا النمط من الجمل تمام المعنى الذي يحسن السكوت عليه إذ يقول:«فيها لما صارت مستقراً لزيد يستغنى به السكوت وقع مواقع الأسماء»[١٤٧].

ولّما كان الأصل في العمل للأفعال والأسماء نائبة عنها[١٤٨]؛ لأنّ الفعل رأس العوامل كلّها وأقواها؛ لامتلاكه سمة الحدث التي ترثها منه بعض الألفاظ، فيتاح لها العمل حينها على فتح المجالات، فكان لمعنى الفعل في (فيها) القدرة على توليد مجال الإسناد، إذ يقول سيبويه: «وذلك أنّك إذا قلت: فيها زيدٌ، فكأنّك قلتَ: استقر فيها زيد وإن لم تذكر فعلاً»[١٤٩].

كما أنّ سيبويه يشير إلى أنّ (فيها) لا يعمل مؤخراً كما عمل مقدماً بتوليده مجال الإسناد؛ «لأنّه لا يكون آخراً إلّا على ما كان عليه أولاً قبل الظروف، ويكون موضع الخبر»[١٥٠]، وعلى وفق نصوص سيبويه نجده يفرق بين الجملتين: فيها عبدالله، وعبدالله فيها، «بل هما نمطان مستقلان كما رأى سيبويه»[١٥١].

وقد استشعر الكوفيون معنى الفعلية في تقدم شبه الجملة من كلام

سيبويه، فذهبوا إلى الاسم المرفوع بعد الظرف فاعل له لتضمنه معنى الفعل، ففي قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ {المائدة/ ٤٦}، ذهبوا أنَ (هدًى ونورٌ) مرفوعان بالظرف؛لأنَ الفعل حذف واكتفى بالظرف منه وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل[١٥٢] خلافاً للبصريين فالمرفوع عندهم مبتدأ مؤخر في الكلام وقد جوز الأخفش(ت٢١٥هـ) الرفع على الفاعلية أيضاً[١٥٣]، وتنبه الرضي (ت٦٨٤هـ) إلى فعلية (فيها) قائلاً: « ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، والمصدر، ويعني معنى الفعل: ما يستنبط منه معنى الفعل كالظروف والجار والمجرور»[١٥٤] وجوز ذلك أيضًا ابن هشام الأنصاري(ت٧١٦هـ)[١٥٥] وغيره[١٥٦].

ولمّا كان العمل في (فيها) فرعاً وليس أصلاً، صار تأخر (فيها) في قولك:(عبدُالله فيها) عاملاً لإلغاء عملها، ومغادرتها لمفهوم الفعلية، فإذا ما فقدت موقع الصدارة في الكلام، فقدت حينها قدرتها على العمل، فهي – إذن- تدخل مفهوم الفعلية حيناً وتغادره حيناً آخر، وذلك بحسب موقعها في الكلام، فإذا ما احتلت الموقع الأول، وكانت لها الصدارة في الكلام تنتحل آنذاك دور الفعل، فتكون لها القدرة على فتح المجالات ومن ثم جلب الكلمات، لتضمنها معنى الفعل، وذلك كلّه مرهون بمشيئة المتكلم، فإذا ما أراد المتكلم إلغاء عملها جاز له ذلك، يقول سيبويه: «فإنْ شِئْتَ أَلغيتَ (فيها)، فقلتَ: فيها عبدُالله قائمٌ، كأنَّك قُلتَ...عبدُالله قائمٌ فيها»[١٥٧].

كما أنّ لمعنى الفعلية في (فيها) من القوة ما يتيح لها القدرة على سلب قدرة الاسم على العمل، بوصف الفعل هو العنصر الأقوى والمسؤول عن العناصر الأخرى، عن طريق تحديده الأدوار الوظيفية لها «فإذا نصبت القائم فـ(فيها)، قد حالت بين المبتدأ والقائم، واستغنى بها، فعمل المبتدأ حين لم يكن القائم مستقراً للقيام وموضعاً له،

وكأنّك لو قُلتَ: فيها عبدُالله، لم يجزْ عليه السكوت»[١٥٨].

ولأنَّ هذه البنى تعمل عمل الفعل، وليست بفعل، فهي لا تمتلك القوة التي يتمتع بها الفعل في العمل، فلا يجوز أن تقدم قائماً على (فيها)؛ لأنّه ليس ههنا بفعل، وإنّما أعملت في الحال لما تدلُّ عليه من الاستقرار[١٥٩]، «وأمّا بك مأخوذٌ زيدٌ فإنّه لا يكون إلّا رفعاً، من قبل أنّ (بك) لا تكون مستقراً للرجل»[١٦٠]؛ لأنّ بك مع الاسم لا يفيد، بخلاف قولنا:(في الدار زيد) فإنّه يفيد ويكون كلاماً[١٦١]؛ فلم يجز الإخبار بها لعدم تحقق الفائدة التي يحسن السكوت عليها[١٦٢].

«فإنْ قالَ قائلٌ: أجعله بمنزلة راكبًا؛ لأنّ (فيها) بمنزلة مرّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأنّ فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنّها أُنزلت منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل»[١٦٣].

ويتضح ذلك بالمخطط الآتي:

[فيها]+ [زيدٌ] + [قائماً]

فيها: [+حدث الاستقرار+ زمن حاضر – بناء] شبه جملة، مسند يحمل معنى الفعل (استقر) يطلب مجالاً للمسند إليه، ويفتح مجالاً لبيان حال الاستقرار.

زيدٌ: اسم علم، مسند إليه شغل مجال الفاعل الملازم للفعل.

قائماً: اسم، نكرة، بيَّن هيأة زيد في موضع الاستقرار شغل مجال الحال الذي ولَّده الفعل.

الخاتمة:

في الواقع إن التبحر في كتاب سيبويه رحلة لا تخلو من الصعاب، لكنها ذات فوائد علمية جمّة، والآن وقد صرنا إلى نهاية هذه الرحلة العلمية علينا أن نقدم ثمارها، التي تعدُّ تلخيصاً لما توصل إليه البحث وكانت كما يأتي:

١- إنّ مفهوم العامل عند سيبويه هو مفهوم بنائي تكوينيّ يتمثل في إنشاء المجالات وتوليد الكلمات ونظمها على سطح اللغة.

٢- لم يقتصر العامل على الأثر الإعرابي الذي يحدثه، وإنّما يتعدّاه إلى العلاقة التي ترتبط بها عناصر الجملة، إنّ العامل يمثل

البؤرة التي تتعالق عليها المفردات.

٣- إنّ التعدي آلية من آليات العمل في بناء الجملة عند سيبويه، ولا يقتصر العمل على الفعل بل يتصل بطائفة من الأسماء نحو: (اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة) وفي عدد يسير من الحروف وبعض أشباه الجمل.

٤- إنّ قابلية الفعل للتعدي متأتية من السمات المعجمية للفعل فضلاً عن صلاحية العناصر اللغوية في الجملة للأدوار الوظيفية المسندة إليها، وقد تحلّ بعض البنى اللغوية محل الفعل فتؤدي دوره في العمل عبر فتح مجالات نحوية في تراكيب الجمل.

٥- إنّ هذه البنى العاملة عمل الفعل قد تدلّ بصيغتها على الحدث أو بمعناها، وهذا ملمح من ملامح الفعلية فيها، وهو المسوغ لأن تجري مجرى الفعل في التراكيب، فتجلب معمولات ترتبط بها عن جهة دلالتها على الحدث، كما يجلبها الفعل من تلك الجهة.

٦- تعدّ شبه الجملة نمطاً ثالثاً مختلفاً في الجملة العربية، فهي تدخل ضمن مفهوم الاسمية من حيث البناء الخارجي للجملة، وتضمر معنى الفعلية في قدرتها على توليد الكلام.

الهوامش:

١- ينظر: المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه: ٦، ومفهوم الجملة عند سيبويه:١٤٠.

٢- البنية الافتراضية الصغرى تتألف من (المسند والمسند إليه) وتتمثل في النمطين الاسمي والفعلي ولكن أقرب الأنماط لهذه البنية هي الجملة الاسمية، لأنها جملة محدودة في توليد الوظائف النحوية، ينظر: المفهوم التكويني للعامل عند سيبويه دراسة وتحليل:١٢.

٣- البنية الافتراضية الكبرى: هي بنية الجملة الفعلية التي تشمل كل الوظائف النحوية وتتألف من (المسند + المسند إليه + مكملات الجملة) ينظر: المفهوم التكويني للعامل عند سيبويه دراسة وتحليل: ١٢.

٤- ينظر: الجملة العربية – مكوناتها – أنواعها:٣٤.

٥- ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه:٩٧.

٦- مفهوم الجملة عند سيبويه:٩٧

٧- ينظر: الإعراب والتركيب بين الشكل والبنية دراسة تفسيرية:٦٩.

٨- ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه:١٨٢

٩- ينظر: النمط الاسمي للجملة عند سيبويه التكوين والامتداد في ضوء نظرية خلق المجالات النحوية (رسالة ماجستير): ٧٩.

١٠- المقتضب: ٣/ ٢٧٤.

١١- الأصول في النحو: ٢/ ٢٤٦.

١٢- شرح المفصل: ٦/ ٧٧.

١٣- شرح الرضي: ٢/ ١٤.

١٤- الكتاب:١/ ٣٣.

١٥- ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه:٨١.

١٦- الكتاب:١/ ٣٥، ويقول أيضاً: «لا تأتي فتحدثني ... كأنّك قلت:ليس يكون منك إتيان» الكتاب:٣/ ٢٨

١٧- مفهوم الجملة عند سيبويه:٨٢-٨٣.

١٨- ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه:٩٧.

١٩- الكتاب:١/ ١٦٤.

٢٠- ينظر: الأصول في النحو:١/ ٥٣.

٢١- الكتاب: ١/ ١٠٨.

٢٢- ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٠٨.

٢٣- المصدر نفسه: ١/ ١٦٦.

٢٤- شرح الرضي للكافية: ١/ ٢١٨. وينظر: مسارات الدرس الصوتي عند رضي الدين الاستراباذي: (التنوين علامة التمام النحويّ) ١٤١ وما بعدها(التنوين علامة التمام النحويّ).

٢٥- الكتاب:١/ ١٦٦.

٢٦- المصدر نفسه:١/ ١٦٦.

٢٧- المصدر نفسه:١/ ١٨١-١٨٢

٢٨- المصدر نفسه:١/ ١٨٢

٢٩- ينظر:علل النحو ٢٦٥/ ٢.

٣٠- كشف كارتر (عشرون درهماً) عن تصور سيبويه لطبيعة عمل التنوين بوصفه علامة حدود شكلية للوحدة الصرفية الكاملة لسلسة متعاقبة فيه من الوحدات الصرفية، وتبنى هذه الفكرة الدكتور حسن عبد الغني الأسدي في تفسيره لنظرية (فتح المجالات النحوية)، ينظر: عشرون درهمًا في كتاب سيبويه: ١٢٤، والمفهوم التكويني للعامل عند سيبويه: ١٤ -١٥.

٣١- المقتضب:٤/ ١٤٨

٣٢- المصدر نفسه: ٤ / ١٤٨.

٣٣- الكتاب: ١/ ١٧١.

٣٤- ينظر: علل النحو: ١/ ٣٠١.

٣٥- الكتاب:١/ ١٧١٤

٣٦- المصدر نفسه:١/ ١١٠.

٣٧- المصدر نفسه:١١٠.

٣٨- الكتاب:١١٧.

٣٩- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٨٥٤، وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى:١/ ٢٧٦.

٤٠- ينظر:المصدر نفسه أ الصفحة نفسها

والمصدر نفسه أ الصفحة نفسها.

٤١- الكتاب:١/ ١١٠.

٤٢- المصدر نفسه:١/ ١١٧.

٤٣- المصدر نفسه أ الصفحة نفسها.

٤٤- الكتاب:١/ ١١١.

٤٥- ينظر:شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١/ ٤٤٢.

٤٦- الكتاب:١/ ١١٠

٤٧- المصدر نفسه:١/ ١١١

٤٨- المصدر نفسه:١ / ١٩٤-١٩٥

٤٩- ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٤١، و شرح شذور الذهب:١/ ٥١١.

٥٠- ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٤١، و شرح شذور الذهب:١/ ٥١١.

٥١- ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١/ ٤٤٥.

٥٢- المصدر نفسه:٢/ ٥٤.

٥٣- ينظر: المصدر نفسه:٢/ ٥٢.

٥٤- ينظر: قضايا ألسنية:١١٠.

٥٥- المقتضب: ٤/ ١٥٨

٥٦- ينظر: توضيح المقاصد و المسالك؛ ٢/ ٨٧٩.

٥٧- الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥١

٥٨- الكتاب:١/ ١٩٦.

٥٩- المصدر نفسه:١/ ١٠٨-١٠٩.

٦٠- المصدر نفسه:١/ ١٦٤.

٦١- الكتاب:١/ ١٠٩.

٦٢- ينظر:أوضح المسالك:٣/ ١٩٦ و ينظر شرح الأشموني:٢/ ٢٢٩.

٦٣- الكتاب:١/ ١٠٩.

٦٤- المصدر نفسه:١/ ١٠٩.

٦٥- الكتاب١/ ١٠٩.

٦٦- شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١/ ٤٣٨.

٦٧- الكتاب:١/ ١٨٩.

٦٨- شرح المفصل: ٤/ ٨٢

٦٩- الكتاب:١/ ١٨٩

٧٠- ينظر: شرح السيرافي:١/ ٤٤٦، وينظر: شرح المفصل:٤/ ٨٢، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك:٢/ ٨٤١، وينظر علل النحو: ٣٠٥.

٧١- الكتاب:١/ ١٩١.

٧٢- المصدر نفسه: ١/ ١٨٩.

٧٣- المصدر نفسه:١/ ١٨٩.

٧٤- ينظر: الأصول في النحو:٥٣.

٧٥- الكتاب:١/ ١٩٠.

٧٦- ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١/ ٤٤٦.

٧٧- الكتاب:١/ ١٩٠.

٧٨- ينظر: شرح المفصل:٤/ ٨٢.

٧٩- ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٨٢، و شرح السيرافي: ٤٤٦/ ١.

٨٠- الكتاب:١/ ٢٠٢-٢٠٣.

٨١- ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٧٩.

٨٢- ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ٢/ ٦٥.

٨٣- الكتاب:١/ ٢٠٣.

٨٤- شرح الرضي:٢/ ١٧٠.

٨٥- الكتاب: ١/ ٢٠٢.

٨٦- المصدر نفسه:١/ ٢٠٣.

٨٧- ينظر: شرح السيرافي:٢/ ٢٦٧.

٨٨- ينظر:النحو الوافي:٣/ ٣٩٥.

٨٩- يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كلّ لغة، والاسم الظاهر في لغة قليلة إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبياً، ينظر: أوضح المسالك: ٢٦٦/ ٣.

٩٠- ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠٤.

٩١- ينظر: شرح السيرافي:٢/ ٧٤.

٩٢- الكتاب:١/ ٢٤١.

٩٣- المصدر نفسه:١/ ٢٤١

٩٤- مفهوم الجملة عند سيبويه:٩٧.

٩٥- ينظر: الخصائص:١/ ٧٢.

٩٦- يقول المبرد: "هذا باب ما جرى مجرى الفعل، وليس بفعل ولا مصدر، ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه" المقتضب:٣/ ٢٠٢، وقد ذكر الزجاجي: بله وتعال وحيهل ورويداً ضمن المعاني في كتابه حروف المعاني: ينظر: ٢١٠٧.

٩٧- ينظر: النحو الوافي: ٤/ ١٤٢.

٩٨- احترازاً بـ (آمين) فإنها نابت عن متعدٍ ولم يحفظ لها مفعول، ينظر: شرح الأشموني٣/ ١٠٠-١٠١.

٩٩- الكتاب:١/ ٢٤١.

١٠٠- المقتضب:٤/ ١٩٠.

١٠١- ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٨٦، وشرح قطر الندى:١/ ٢٥٦.

١٠٢- ذهب بعضهم إلى أن اسم الفعل يكون للماضي والمضارع ولم يقتصر على الأمر، ينظر: التعريفات: ٢٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٦١.

١٠٣- الكتاب:١/ ٢٤٢.

١٠٤- ينظر: المصدر نفسه:١/ ٢٤٢.

١٠٥- ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه:٢/ ١٤٤.

١٠٦- ينظر: الكتاب:١/ ٢٤٣-٢٤٤.

١٠٧- المصدر نفسه: ١/ ٢٤٢.

١٠٨- المصدر نفسه:١/ ٢٤٣.

١٠٩- ذهب بعضهم إلى أنّ الكاف تعرب مضافًا إليه في محل رفع على الفاعلية إذا قُدرت (رويد) مصدراً، ينظر: توضيح المسالك:٤/ ٨٣، وينظر: مغني اللبيب:١/ ٨٨١.

١١٠- ينظر: المقتضب:٣/ ٢٧٧، وينظر: اللباب في علل الإعراب:١/ ٤٦٠.

١١١- الكتاب:١/ ٢٤٣.

١١٢- الكتاب:٢/ ٣٣٠-٣٣١

١١٣- الكتاب:٢/ ٣٣٠

١١٤- المصدر نفسه:٢/ ٣٣٠.

١١٥- المصدر نفسه:٢/ ٣٣١

١١٦- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

١١٧- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

١١٨- شرح السيرافي:٣/ ٦٠

١١٩- الكتاب:٢/ ٣١٩

١٢٠- شرح السيرافي:٣/ ٦١

١٢١- ينظر:شرح المفصل:٢/ ٧٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢١٣.

١٢٢- ينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي:٢٧٤

١٢٣- الكتاب:٢/ ٣٤٣

١٢٤- الكتاب: ٢/ ١٨٢-١٨٣.

١٢٥- الكتاب: ٢/ ١٨٢، ينظر: الهامش،

هذا الباب سقط من شرح السيرافي، وقد أثبته الأستاذ عبد السلام هارون في هامش الكتاب.

١٢٦- أسلوب النداء في شرح السيرافي على كتاب سيبويه قراءة في ضوء نظرية التواصل (بحث):٢

١٢٧- ينظر: الكتاب ١/ ٢٩١، وينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٣.

١٢٨- الكتاب:١/ ١،٢٩١/ ١٤٧.

١٢٩- ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٠٢.

١٣٠- ينظر: الكتاب:٢/ ١٨٢.

١٣١- المصدر نفسه:٢/ ١٨٢

١٣٢- ينظر: اللباب في علل الإعراب: ١/ ٧٣٢.

١٣٣- ينظر: الكتاب: ٢/ ١٨٢ و١٩٢.

١٣٤- المصدر نفسه:٢/ ١٩٩.

١٣٥- ينظر: الكتاب: ٢/ ١٨٣.

١٣٦- ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٣.

١٣٧- الكتاب:٢/ ١٨٤.

١٣٨- ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٤.

١٣٩- ينظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة:١٦٣.

١٤٠- الكتاب:٢/ ١٨٨.

١٤١- المصدر نفسه:٢/ ١٩٧.

١٤٢- المصدر نفسه:٢/ ١٩٥.

١٤٣- الكتاب:٢/ ١٢٨. وقع هذا الباب بعد باب الابتداء الذي قال فيه سيبويه: «هذا باب الابتداء، فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبني رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه» الكتاب:٢/ ١٢٦.

١٤٤- ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه:٢٦٨.

١٤٥- الكتاب:٢/ ٨٨.

١٤٦- ينظر: النمط الاسمي للجملة عند سيبويه التكوين والامتداد في ضوء نظرية خلق المجالات النحويّة (رسالة ماجستير):٦٥.

١٤٧- الكتاب:٢/ ٨٨ -٨٩.

١٤٨- ينظر: اللباب في علل الإعراب:١٤٠.

١٤٩- الكتاب:٢/ ٨٧.

١٥٠- الكتاب:٢/ ٩١.

١٥١- مفهوم الجملة عند سيبويه:٢٦٩.

١٥٢- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٤٤.

١٥٣- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٨٠-٢٨١.

١٥٤- المصدر نفسه:٢/ ١٤

١٥٥- ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٤٩٤

١٥٦- ينظر: حاشية الصبان: ١/ ٢٧٨

١٥٧- الكتاب: ٢/ ٨٩ -٩٠

١٥٨- الأصول في النحو: ٢/ ٢٤٦.

١٥٩- الكتاب:٢/ ٩٠.

١٦٠- الكتاب: ٢/ ١٢٤.

١٦١- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٤٥.

١٦٢- ينظر: علل الإعراب:١٤٠.

١٦٣- الكتاب:٢/ ١٢٤

المصادر والمراجع:

١- أسلوب النداء في شرح السيرافي على كتاب سيبويه قراءة في ضوء نظرية التواصل اللساني، أ.د. بشرى محمد طه البشير، م.م. علي جواد الذبحاوي، مجلة العلوم الإنسانية كلية التربية المجلد ٢٥، ع٢٠١٨،٢م.

٢- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣- الإعراب والتركيب بين الشكل والبنية، دراسة تفسيرية، الدكتور عبد السلام شرف الدين، دار مرجان للطباعة، مصر، ط١،١٩٨٤م

٤- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دارسة نحوية تداولية، الدكتور خالد ميلاد، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط١، ٢٠٠٧م

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الأنباري(ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠١م.

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٧- التعريفات للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) قاموس المصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والتصوف والنحو والصرف والعروض والبلاغة، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.

٨- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٠م.

٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨ م.

١٠- الجملة العربية مكوناتها، أنواعها، تحليلها، الدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠١م.

١١- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧ م.

١٢- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

١٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠،١٩٨٠ م.

١٤- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

١٥- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣ه)، تحقيق: الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

١٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١ه)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، سوريا.

١٧- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١.

١٨- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م.

١٩- عشرون درهماً في كتاب سيبويه للمستشرق الإنجليزي، ترجمة وتعليق: د.عبد اللطيف الجميلي و د.حاتم الضامن، جامعة بغداد، كلية الآداب.

٢٠- علل النحو، محمد بن عبدالله بن العباس أبو الحسن ابن الوارق(ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٩٩٩م.

٢١- قضايا ألسنية تطبيقية، دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، د. ميشال زكريا، دار العلم للملايين، بيروت،لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

٢٢- كتاب حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١،١٩٨٤م.

٢٣- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر الملقب بسيبويه (ت ١٨٠هـ)،

تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٢٤- اللباب في علل الإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تحقيق د. عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٢٥- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

٢٦- مسارات الدرس الصوتي عند رضي الدين الاستراباذي، مقاربة لسانية، د. حسن عبد الغني الأسدي، دار المدينة الفاضلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط١، ٢٠١٤م.

٢٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف أبو محمد جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمدالله دار الفكر، دمشق، ط.٦، ١٩٨٥م.

٢٨- المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه (دراسة وتحليل)، د. غالب فاضل المطلبي ود. حسن عبد الغني الأسدي، مجلة المورد، فصلية محكمة، دار الشؤون الثقافية العامة، جمهورية العراق، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث،١٩٩٩ م.

٢٩- مفهوم الجملة عبد سيبويه، الدكتور حسن عبد الغني محمد جواد الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧ م.

٣٠- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد (ت٢٨٥ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضمية، عالم الكتب، بيروت، د.ط.

٣١- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٨٩ م.

٣٢- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٣٣- النحو الوافي، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥.

٣٤- النمط الاسمي للجملة عند سيبويه، التكوين والامتداد، في ضوء نظرية خلق المجالات النحوية، رسالة تقدم بها: نافع عراك زغير، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية،٢٠١٩م.